م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي رقم 375 / 2022

أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي (2)

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي 375
أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي (2)
الجمعة 06 آذار، 2022
لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

MEAK specialized economic report No. 375
The impact of the Russian–Ukrainian war on the global economy (2)
Friday 06 Marsh, 2022
full report, click on the link:

The report is the outcome of a follow–up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision–makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي رقم 375 / 2022

أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي (2)

الجمعة 06 آذار، 06 Marsh 2022

Contents

1 – خبراء أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي..... 4
2 – اقتصاديون: الحرب الروسية الأوكرانية ستعمل على تقليل فاتورة واردات مصر من النفط..... 8
3 – "خطيرة للغاية".. تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على الاقتصاد العالمي..... 11
4 – غزت روسيا أوكرانيا.. العالم سيعاني من آثار اقتصادية خطيرة 16
5 – منها قيود "كاسحة".. الرد الأمريكي للآن على روسيا يشمل 8 إجراءات.. إليكم تفاصيلها..... 25
6 – لوفيغارو : "سويفت" استبعاد روسيا من النظام المصرفي..... 29
7 – عقيدة.... لماذا قرر الرئيس الروسي غزو أوكرانيا الآن...؟.... 32
8 – ماذا يُخبئ بوتين لأوكرانيا؟ 6 سيناريوهات الرئيس الروسي..... 41
9 – "الخيار النووي" لكبح روسيا.. ما هو نظام "SWIFT" الذي تطالب أوكرانيا بحظره عن موسكو؟..... 43
10 – كيف ستعمق القضية الأوكرانية ازمة النظام الرأسمالي؟..... 46
11 – الحرب على أوكرانيا ستكلف الاقتصاد العالمي 400 مليار دولار في 2022..... 51
12 – حرب أوكرانيا... آثار على الاقتصادات الدولية 52
13 – الصين تتحفظ عن إمداد روسيا بطوق نجاة لاقتصادها 58

14 – الحرب "الروسية–الأوكرانية" .. كيف تصيب اقتصاد عالمي لم يبرأ بعد من "كورونا" المميتة ؟..... 61
15 – غزو لأوكرانيا.. 20 مليار دولار يوميا من جيوب الروس..... 77

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 375 التخصصي / 2022

أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي (2)

الجمعة 04 آذار، 04 Marsh 2022

1 - خبراء يوضحون أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

روسيا وأوكرانيا 25-2-2022 | 18:18

فيرونيكا مجدي

يشهد العالم الآن، اضطرابات تؤثر بشكل واضح وعميق على الاقتصاد العالمي، الذي كان على وشك إعلان تعافيه من تأثير أزمة كورونا، ولكن أصاب التوتر السياسي جميع قطاعات الاقتصاد العالمي خاصة السلع الغذائية لما تشكله روسيا وأوكرانيا من أهمية في تلك المنطقة.

يذكر أنه بعد اعتراف روسيا باستقلال دونباس، الإثنين، ووقعت اتفاقية صادقة مع قادته، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، صباح الخميس، بدء عملية عسكرية في إقليم دونباس شرق أوكرانيا.

وفي هذا الإطار، قال محمد عبد الوهاب المحلل الاقتصادي، المستشار المالي للاتحاد العربي للتطوير والتنمية التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية، أمس، نفذت روسيا تهديداتها لأوكرانيا وبدأت بالعمليات العسكرية والقذف الروسي للمناطق الأوكرانية، ما سيشكل فترة مظلمة على الاقتصاد العالمي ولوقت غير معلوم.

وأوضح عبد الوهاب أن الاقتصاد العالمي كان على وشك تعافيه من أزمة كورونا بعد تعرضه لخسائر ضخمة، ولكن بعد إعلان الحرب بين روسيا

وأوكرانيا، ويسلك الاقتصاد العالمي طريق أسوأ من وقت تداعيات الجائحة، وأن الاقتصاد تأثر منذ بداية التهديدات الروسية، فشهد سوق المال هبوطًا حادًا، وأسواق العقود الأجلة للذهب والطاقة والغذاء ارتفعت بشكل كبير.

وأشار إلى امتلاك روسيا وأوكرانيا حصصًا ضخمة لإنتاج السلع الغذائية وتصديرها لدول العالم، موضحًا أن 60% من الصادرات الأوكرانية، كانت تَعبُر من خلال الملاحة البحرية، ولكن بعد إغلاق روسيا لموانئ أوكرانيا وعرقلت قيامها بأي تجارة دولية لها، توقفت التجارة الدولية تمامًا، ضمن الأسباب التي ستجعل دول أوروبا وأمريكا تفرض عقوبات على روسيا.

وقال عبد الوهاب إن روسيا وأوكرانيا صادراتهما تصل لـ 29% من إجمالي صادرات القمح في العالم، ومع تصاعد التوترات ارتفعت أسعار القمح إلى 7% في الأسواق، كما تأثر الذهب بشكل كبير ليسجل 1905 دولارات للأوقية، والنفط الخام كسر حاجز الـ 100 دولار للبرميل، وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي وأسعار النحاس، وباقي السلع الغذائية، ومن المتوقع أن تشهد أسواق الأسهم الأمريكية والأوروبية هبوطًا حادًا.

وأكد أن مصر تعتبر من أكبر مستوردين القمح في العالم، وفي 2021 استوردت مصر 5.5 مليون، وبالرغم من وجود توقع لانخفاض الواردات هذا العام ليصل 5.3 مليون طن، لكن تظل واردات مصر من القمح ضخمة، كما يتم استيراد 50% من القمح من روسيا و30% من أوكرانيا، بجانب استغلال ميزة المرور من مضيق البوسفور لاعتباره تكلفة شح رخيصة، ولكن بعد إغلاق الملاحة البحرية ستشهد الأسعار طفرة كبيرة في الارتفاع، سوف

يؤثر على المستهلك الذي يعاني بالفعل من ارتفاع الأسعار، بالإضافة لعرقلت حركة السياحة التي تعتمد على الوفد الروسي والأوكراني.

وكشف عبد الوهاب عن موقف دول الشرق الأوسط من الأزمة، وهي أنها ستتأثر بشكل مباشر لان أغلب اعتمادها على أوكرانيا من استيراد السلع الغذائية، لأن الشرق الأوسط يستهلك 40% من صادرات أوكرانيا من تلك السلع، كمل أن أوكرانيا تستحوذ على 18% من الشعير من صادرات العالم، و16% من صادرات الذرة.

ومن جانبه، قال الخبير الاقتصادي المصري، محمد أنيس، إن هناك تبعات على مستوى الاقتصاد العالمي، أثر تصاعد الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، وهي تبعات تشمل قطاعات مختلفة من قطاعات الاقتصاد المصري.

القمح

وأوضح أن من أحد تلك التبعات هي قطاع السلع الغذائية خاصة القمح، وأن روسيا وأوكرانيا ينتجون نحو 20% من إجمالي الإنتاج العالمي للقمح، كما يعتمد مستقبل القمح على قدرة المجموعة التي ستتمكن من بسط نفوذها وسيطرتها على الأرض، وفي حالة استمرار الوضع الحالي بسيطرة روسيا والانفصاليين الموالين لروسيا، فسوف يستمر تصدير القمح للأسواق العالمية بشكل طبيعي، كدليل على السيطرة الفعلية، ولكن قد تعترض العقوبات الدولية، التعاقدات الدولية وستعتبر بمثابة حاجز أمامها.

كما حذر أنيس من محاولة استغلال بنوك الاستثمار الدولية لعقود طويلة الأمد بحجة الأزمة الحالية، فأوضح أن سعار القمح عالميًا الآن هي ضعف السعر منذ عام مضى بالفعل، والتأثيرات الحالية مؤقتة، وأسعار المواد

الأساسية ستنخفض على مدار الثلاث سنوات المقبلة عن مستوياتها الحالية لعدة كثيرة.

السياحة

أما عن السياحة، أوضح أنيس، أن الوفود الروسية والأوكرانية تمل ما يقترب من نسبة 50% من إجمالي السياحة المصرية، وإذا لم يتطور النزاع إلى غزو العاصمة الأوكرانية كييف فمن المتوقع ألا يكو هناك تغييرات كبيرة في معدلات تدفقات السياحة.

النفط والغاز الطبيعي: وأشار أن أسعار النفط الخام في الارتفاع لأسباب مختلفة، وقد يكسر سعر خام برنت حاجز 120 دولارًا للبرميل. وحذر أنيس من التحوط طويل الأمد عند مستوى الأسعار الحالية، تعمد تخفيض أسعار النفط والغاز يعتبر أهم أداه قد تستخدمها الولايات المتحدة لمعاقبة روسيا، وبذلك سينعقد اتفاق إيران النووي بصورة أسرع من المتوقع، كما ستقوم شركات النفط الصخري الأمريكي بالدفع للتنقيب بأوسع نطاق ممكن وتصدير فائض إنتاجها إلى السوق العالمي، ستزيد الاستثمارات الأمريكية لزيادة التدفقات العالمية من النفط، وصولًا إلى مستويات سعرية في حدود 80 دولارًا، تحقيقا لهدف مهم وهو السيطرة على معدلات التضخم الأمريكية المرتفعة.

وأكمل أن هناك فرصة تاريخية لمصر ندركها بالفعل، في زيادة تدفقاتنا من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وهي فرصة جذب الاستثمارات إلى قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة، وجذب استثمارات لمشاريع طاقة شمسية تحول إنتاجها إلى هيدروجين أخضر بهدف التصدير هو المستقبل.

الدولار: وأضاف أنه بالنسبة للدولار، سيعاني مؤشر الدولار الفترة الحالية، لتعرضه لبعض الضغوط قصيرة الأمد نتيجة الأزمة، لكن يحذر من عدم استمرار ذلك، لأن هناك حالة من الرفع لمعدلات الفائدة قادم، لتصل الفائدة إلى 1% على الأقل من المستوى الحالي، أما عن سعر الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري، فذلك يخضع للظروف الاقتصادية والمالية المصرية، ولا يوجد تغييرات في الوضع الحالي.

الذهب: وكشف المستشار المالي للاتحاد العربي للتطوير والتنمية التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية، عن استمرار الذهب في الارتفاع، لكن حذر من عدم الاستمرارية في الارتفاع، فبعض ارتفاع سعر الفائدة سينخفض سعر المعدن الأصفر وارتفاع مؤشر الدولار والسندات الأمريكية. https://www.darelhilal.com/News/1234848.aspx

2 - اقتصاديون: الحرب الروسية الأوكرانية ستعمل على تقليل فاتورة واردات مصر من النفط

محمد المهم ومحمد فوزي 24 فبراير 2022 - 9:54 م

السياحة والتجارة أبرز القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة.. والغاز المصري أكثر المستفيدين

حسن: قطاع الأسمدة والحديد لديه فرص تصديرية خارجية فى ظل ارتفاع الغاز عالميا

يرى اقتصاديون أن الحرب الروسية الأوكرانية، ستؤثر سلبيا على الاقتصاد المصري لكن فى قطاعات محددة كالسياحة والتبادل التجارى، لكنها ستعمل على تقليل فاتورة واردات مصر من النفط، مشيرين إلى أن ارتفاع

سعر البترول فى الأغلب، يُصاحَب بارتفاع سعر الغاز الطبيعى مما يدعم صادرات مصر من الغاز.

وقالت رهام مرسى، مديرة الأبحاث فى مركز سينرجيز للدراسات الدولية، إن التأثير الكبير من الحرب متوقع أن يكون على التجارة لأن روسيا من أكبر ١٠ مصادر للواردات المصرية، كما أن أكثر من نصف وارداتنا من روسيا هى الحبوب وخاصة القمح. وأضافت مرسى لـ«الشروق» أن القمح هو السلعة الأكثر عُرضة للتأثر بسبب هذه الحرب لأن روسيا وأوكرانيا، هما المصدر الأول والثانى لواردات مصر من القمح، ويشكلان سويا أكثر من نصف واردات بلادنا من هذه السلعة الاستراتيجية.

وتابعت: «لا نعرف حتى الآن مدى تأثير الحرب على وارداتنا من روسيا أو أوكرانيا، خاصة مع عدم وضوح مدى وقع أو حدة العقوبات الاقتصادية الدولية التى سيتم فرضها على روسيا ومستويات عدم اليقين العالية التى تحجم من قدرتنا فى الوقت الحالى، على التنبؤ بما يمكن أن يحدث»، متوقعة أيضا أن يتأثر قطاع السياحة إلى حد ما، لكون السياح من روسيا وأوروبا الشرقية جزءا كبيرا من مجموع السياح القادمين إلى مصر خاصة فى شهور الشتاء.

وأكدت مرسى أن أكبر المستفيدين من هذه الأزمة هم مُصَدرو النفط، بما أن المعروض النفطى متوقع أن ينخفض لأن روسيا (ثانى أكبر منتج للنفط فى العالم)، وهذا ما رأينا بوادره بالفعل حيث ارتفع سعر البرميل الخام لأكثر من ١٠٠ دولار لأول مرة منذ ٧ سنوات، بعد إعلان الرئيس الروسى فلاديمير بوتين، عن بدء العمليات العسكرية فى شرق أوكرانيا. واستكملت: «للأسف الحرب ستثقل من فاتورة واردات مصر من النفط، ولكن الجانب المشرق هو

أن ارتفاع سعر البترول فى الأغلب يُصاحَب بارتفاع سعر الغاز الطبيعى، مما يدعم صادرات مصر من الغاز فى الوقت نفسه.«

وعن تأثر واردات مصر من القمح بالأزمة، قالت: «بالتأكيد مصر لديها مخزون استراتيجى كافٍ من القمح يكفى لمدة ٦ أشهر، كونه سلعة غاية فى الاستراتيجية أولا، وثانيا لأننا مررنا بأزمة مخزونات استراتيجية من قبل ونعرف كيفية التعامل معها»، مضيفة: «إذا استمرت الحرب لأكثر من ذلك فيوجد وقت كافٍ لإيجاد بدائل بدون الدخول فى أزمة نقص فى الاحتياجات.«

ويرى أحمد معطى، المدير التنفيذى لشركة «فى إى ماركتس» للاستثمارات المالية، أن أكبر القطاعات المتضررة فى مصر من الحرب الروسية الأوكرانية هو قطاع السياحة، فبعد أن تعافت إيرادات القطاع فى 2021 من تأثير جائحة كورونا، من المتوقع أن تتراجع الإيرادات هذا العام.

وأضاف لـ«الشروق»، أن روسيا وأوكرانيا من أكثر الدول المصدرة للسياح فى مصر حيث من المتوقع أن يتراجع حجم السياح القادمين من الدولتين خلال الفترة المقبلة، لافتا إلى أن تراجع إيرادات السياحة سيضعف النقد الأجنبى فى الاقتصاد المصري.

وأوضح أن الحرب الروسية الأوكرانية ستؤثر سلبا على الاقتصاد المصري، حيث أدت لارتفاع أسعار النفط العالمى، إلى أكثر من 100 دولار للبرميل مما سيؤدى إلى ارتفاع أسعار المحروقات فى مصر، وبالتبعية سيؤثر سلبا على كل القطاعات المحلية وارتفاع أسعار جميع السلع، متوقعا زيادة نسبة التضخم فى مصر 1% خلال الشهر القادم.

من جهته، قال محمد حسن، العضو المنتدب لشركة بلوم مصر للاستثمارات المالية، إن غالبية القطاعات فى الاقتصاد المصري ستتأثر

بالحرب الروسية، مضيفا أن الأزمة ستؤثر بشكل كبير على حجم التبادل التجارى بين مصر والدولتين، كما أنها ستؤثر بشكل سلبى على المنتجات المستوردة. وتوقع أن تساهم الحرب فى رفع البنك المركزى المصري أسعار الفائدة أقرب من المتوقع، على خلفية ارتفاع التضخم الذى سينتج من ارتفاع غالبية السلع نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة.

وأوضح أن هناك تأثيرا سلبيا على ربحية الشركات، لكن فى الوقت نفسه هناك شركات ستستفيد كقطاع البترول والطاقة، لافتا إلى أن أبرز الشركات المستفيدة فى المجال شركة القلعة وأموك وسيدى كرير.

وأكد أن الصناعات التى تعتمد فى تصنيعها على الغاز ستكون من القطاعات المستفيدة من الأزمة أيضا، مثل قطاع الأسمدة والبتروكيماويات، مرجعا ذلك إلى أن أسعار الغاز سترتفع عالميا، لكن مصر لن تتأثر لأننا ننتج الغاز محليا، وهو ما سيساهم فى خلق فرص تصديرية جديدة لقطاعات الأسمدة والحديد، فى ظل ارتفاع الغاز عالميا.

ولفت إلى أن الأزمة ستجعل الحكومة تسرع من رفع الدعم على الخبز، كما تم الإعلان عنه سابقا.

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24022022&id=f533c06c-d9fa-4105-a4c3-27d759f790d1

3 - "خطيرة للغاية".. تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على الاقتصاد العالمي

الحرة / ترجمات – واشنطن 25 فبراير 2022

كبح الغزو الروسي لأوكرانيا، فرص انتعاش الاقتصاد العالمي المتأثر أصلا من جائحة وباء كورونا، وفق تحليل لمجلة" فاينانشل تايمز."

وهز الاعتداء الروسي على أوكرانيا، الخميس، الأسواق المالية، ومن المقرر أن تؤدي التوترات الجيوسياسية المتزايدة إلى تفاقم التضخم المرتفع واختناقات سلاسل التوريد، وفق ذات المجلة.

وقال خبراء اقتصاديون إن الآثار المباشرة لانخفاض التجارة مع روسيا، والعقوبات الاقتصادية المفروضة على موسكو من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من المرجح أن تؤثر على ثقة الأعمال التجارية والمستهلكين وأسواق السلع.

ويمكن أن تتراوح هذه التداعيات من "محدودة نسبيًا" إلى "خطيرة للغاية"، تقول المجلة "إذا استمرت أسعار الطاقة في الارتفاع، حيث قد يؤدي ذلك بسهولة إلى دفع الاقتصاد العالمي إلى الركود الثاني في غضون ثلاث سنوات."

يُشار إلى أن العقوبات المالية التي فُرضت على روسيا، تهدف خصوصا إلى الحدّ من قدرتها على الاقتراض من الأسواق المالية العالمية. فماذا يعني ذلك بالنسبة للمستثمرين ولموسكو؟ بل كيف تموّل الدول نفسها؟

تحتاج الدول إلى اقتراض مبالغ مالية كبيرة لتمويل نفقاتها العامة، لذلك تصدر سندات دين يشتريها مستثمرون من العالم كله (مصارف، صناديق تقاعد، شركات تأمين، وغيرها).

يتمّ بشكل مسبق تحديد سعر الفائدة والجدول الزمني للتسديد وكذلك مدة القرض، وتُسمى هذه السوق، أولية، وهي مختلفة عن السوق الثانوية، التي يتم خلالها تبادل السندات بين المستثمرين.

وغالبا ما تطلق الدول عمليات اقتراض جديدة لدفع الديون التي يقترب موعد سدادها وهذا ما يسمى إعادة تمويل الدين. ويمكن لدولة ما أن تصدر ديونا بأسعار فائدة معقولة، طالما يثق بها المقرضون.

ماذا ستغيّر العقوبات الجديدة إذن؟ لن يتمكن المستثمرون الأميركيون من شراء سندات الدين الروسية الصادرة بعد الأول من مارس .

وسيكون أيضا مستحيلا بالنسبة للدولة الروسية الوصول إلى الأسواق المالية الأوروبية لإعادة تمويل دينها .

وستمنع بعض الدول، إصدار سندات الحكومة الروسية وكذلك تداولها في السوق الثانوية.

ما مدى سوء ذلك؟: بينما لا تزال الأهداف المحددة من طرف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من حربه على أوكرانيا، مجهولة، افترض خبراء أن تتراوح سيناريوهات النزاع من تغيير الحكومة في كييف لتصبح تابعة لموسكو إلى محاولة شاملة لإعادة رسم الحدود الدولية لأوروبا وخارجها.

لذلك، يرى كبير الاقتصاديين في بنك بيرنبرغ، هولغر شميدنغ في حديثه للمجلة أن أول شيء يجب مراعاته لمعرفة "درجة سوء هذا الوضع" هو "ما مدى سوء الحرب؟" إذ هذا المعطى الذي سيحدد الاستجابة المحتملة في أسواق المال والطاقة في الأيام المقبلة.

وقال اقتصاديون آخرون إن الاستجابة العالمية الأوسع لا بد أن تكون حاسمة، ومستمرة، بينما يمكن أن يفرز دعم بعض الدول لروسيا وضعا ماليا متأزما، على هامش الأزمة الجيوسياسية الجارية (نقل الأزمة السياسية إلى قطاع المال).

وأشار تيم آش، الاقتصادي فيBlueBay Asset Management ، إلى الصين (على سبيل المثال) التي أبدت استعدادها لمساعدة روسيا في إدارة التداعيات المالية لأعمالها العسكرية.

هل الأسواق قادرة على تحمل الصدمة الجيوسياسية؟

تراجعت الأسواق المالية العالمية الرائدة بشكل حاد الخميس، لكن النتيجة كان من الممكن أن تكون أكثر ضررا، مما يشير إلى عنصر المفاجأة الذي انتهجه بوتين، لكنها "ليست حتى الآن أشد الصدمات على السوق" بإجماع الخبراء. وانتعشت أسواق الأسهم العالمية، الجمعة، بعد الخسائر الفادحة المتراكمة منذ بداية الأسبوع، لكن أجواء السوق لا تزال غير واضحة ومرتبطة بتطورات الغزو الروسي لأوكرانيا، وفق تقرير لوكالة فرانس برس.

من جهتها، بدأت أسعار النفط تستقر بعد ارتفاعها الحاد الخميس.

وتراجعت أسعار القمح في التعاملات الأوروبية غداة سعر قياسي عند الاقفال، الخميس، فيما تعتبر روسيا وأوكرانيا من أكبر منتجي القمح في العالم، بينما واصلت أسعار الذرة ارتفاعها الكبير.

وسجلت البورصات الأوروبية تحسنا في بداية جلساتها بعدما بلغت خسائرها نحو 4 بالمئة في اليوم السابق .

وارتفعت بورصات باريس 0,91 بالمئة ولندن 1,47 بالمئة وفرانكفورت 0,62 بالمئة وميلانو 0,30 بالمئة قرابة الساعة 08,35 بتوقيت غرينتش. أما بورصة موسكو، فبعد خسارة تجاوزت الثلاثين بالمئة الخميس، ارتفعت الجمعة بنسبة 20 بالمئة.

وجاء تحسن البورصات بدفع من وول ستريت التي فتحت الخميس على انخفاض حاد لكن مؤشراتها الثلاثة الكبرى أقفلت على ارتفاع بلغ 0,25

بالمئة لداو جونز وأكثر من 3 بالمئة لناسداك و1,50 بالمئة ل"اس اند بي500" الأوسع بنسبة 1,50 بالمئة.

من أسباب انتعاش المؤشرات خطاب الرئيس الأميركي جو بايدن

وبدفع من وول ستريت أيضا سجلت البورصات الآسيوية في جلساتها الجمعة ارتفاعا.

ففي بورصة طوكيو، ارتفع المؤشر نيكاي – سجل الخميس أدنى مستوى له عند الإغلاق منذ 15 شهرا – بنسبة 1,95 بالمئة لكن حصيلة أدائه الأسبوعية تبقى في هامش الخسائر (–2,4 بالمئة).

ومن أسباب الانتعاش في المؤشرات، ذكر الخبير في الاستثمار في مجموعة "ميرابو" جون بلاسار في حديثه لفرانس برس، "السعي لصفقات جيدة" وكذلك الخطاب الذي يعتبر معتدلا، برأيه، للرئيس الأميركي جو بايدن.

لكن تحليل "فاينانشل تايمز" لم يُبعد سيناريو أزمة مالية عالمية، وقال: "الباب لا يزال مفتوحًا أمام احتمال تعرض البعض لمزيد من السقوط، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على ثروة الشركات والأسر، والاستهلاك والثقة العالمية."

وأشار نيل شيرينغ، كبير الاقتصاديين في كابيتال إيكونوميكس، إلى أنه في حين كانت هناك عمليات بيع في الأسهم، انخفضت عائدات السندات ولم تتسع هوامش الائتمان كثيرًا، مما يشير إلى أن رد فعل السوق كان منظمًا ولم يكن مؤشراً حتى الآن على توقعات حرب أوسع عبر العالم، وأوروبا على وجه الخصوص.

راندي كروسزنر، نائب عميد كلية الأعمال بجامعة شيكاغو بوث، والمحافظ السابق للاحتياطي الفيدرالي، قال من جانبه، إن مخاطر الركود ستظهر بعد حين، وذلك في الاختلاف في عوائد الدرجة الاستثمارية مقارنة بالديون غير الاستثمارية، والتي لم تتسع على نطاق واسع.

وأضاف أن عوائد الديون السيادية للدول القريبة جغرافيا من الأزمة ستقدم مؤشرا جيدا عما إذا كانت الأسواق بدأت تخشى صراع أوسع.

https://www.alhurra.com/alhrb-ly-awkranya/2022/02/25/%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B2%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A

4 - في حال غزت روسيا أوكرانيا.. العالم سيعاني من آثار اقتصادية خطيرة

الحرة / ترجمات – واشنطن 26يناير 2022

ينظر العالم بقلق إلى التوترات على الحدود الأوكرانية، خاصة مع عدم تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات بين دول الغرب وروسيا التي لا يبدو أنها – ظاهريا على الأقل – تأبه بالتهديدات المستمرة بفرض عقوبات.

وفيما تمثل الحرب كابوسا إنسانيا وأمنيا، فإن آثارها الاقتصادية قدلا يتحملها العالم، بدءا من تأثيرها على أسواق الطاقة، الحبوب، وسندات الدولار وأسواق الأسهم.

وبحسب رويترز، فإنه يمكن إجمال خمس محاور اقتصادية رئيسة ستضرب بأي حرب محتملة بين أوكرانيا وروسيا.

الملاذات المالية الآمنة

أدى التضخم الذي بلغ أعلى مستوياته منذ عدة عقود، وارتفاعات محتملة في أسعار الفائدة إلى شهر سيء لأسواق السندات، حيث لا تزال أسعار الفائدة الأميركية تحوم بالقرب من مستوى 2 بالمئة.

ولكن الصراع بين روسيا وأوكرانيا قد يغير ذلك.

وعادة ما يشهد العالم حين حدوث أزمات كبرى اندفاع المستثمرين للعودة إلى السندات الائتمانية، التي ينظر إليها عموما على أنها الأصول الأكثر أمانا، وقد يحصل هذا هذه المرة أيضا، حتى لو كان الغزو الروسي لأوكرانيا يخاطر بزيادة أسعار النفط – وبالتالي زيادة التضخم.

وينظر المستثمرون منذ فترة طويلة إلى العملة السويسرية (الفرنك) كملاذ آمن، وقد وصلت هذه العملة، الاثنين، إلى أعلى مستوياتها منذ مايو 2015 على الرغم من أن بعض ذلك الارتفاع كان بسبب موجة بيع واسعة النطاق في وول ستريت.

كما أن الذهب، الذي ينظر إليه أيضا على أنه مأوى في أوقات الصراع أو الصراع الاقتصادي، وصل إلى ذروة في الأسعار منذ شهرين.

ستؤثر الحرب بشكل كبير على أسعار الأسهم الحبوب

ومن المرجح أن يكون لأي انقطاع لتدفق الحبوب من منطقة البحر الأسود تأثير كبير على الأسعار وأن يضيف المزيد من الوقود إلى تضخم أسعار الأغذية في وقت تشكل فيه القدرة على تحمل التكاليف مصدر قلق

كبير في جميع أنحاء العالم في أعقاب الأضرار الاقتصادية الناجمة عن وباء COVID–19.

ويقوم أربعة مصدرين رئيسيين، هم أوكرانيا وروسيا وكازاخستان ورومانيا – بشحن الحبوب من موانئ في البحر الأسود، لكنها قد تواجه اضطرابات بسبب أي عمل عسكري أو عقوبات.

ومن المتوقع أن تكون أوكرانيا ثالث أكبر مصدر للذرة في العالم في موسم 2022/2021 ورابع أكبر مصدر للقمح، وفقا لبيانات المجلس الدولي للحبوب. فيما روسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم.

وقال دومينيك شنايدر، الخبير الاستراتيجي في بنك يو بي إس لوكالة رويترز إن "المخاطر الجيوسياسية ارتفعت في الأشهر الأخيرة في منطقة البحر الأسود، مما قد يؤثر على أسعار القمح المقبلة."

أوكرانيا من أكبر مصدري القمح في العالم

الطاقة

ومن المرجح أن تتأثر أسواق الطاقة إذا تحولت التوترات إلى صراع.

وتعتمد أوروبا على روسيا للحصول على حوالي 35 بالمئة من الغاز الطبيعي، ويأتي معظمها من خلال خطوط الأنابيب التي تعبر بيلاروس وبولندا إلى ألمانيا، ونورد ستريم 1 الذي يذهب مباشرة إلى ألمانيا، وغيرها من خلال أوكرانيا.

وفي عام 2020، انخفضت كميات الغاز من روسيا إلى أوروبا بعد أن خفضت عمليات الإغلاق الطلب ولم تتعاف التوريدات بشكل كامل في العام

الماضي عندما ارتفع الاستهلاك، مما ساعد على رفع الأسعار إلى مستويات قياسية.

وكجزء من العقوبات المحتملة فى حالة غزو روسيا لأوكرانيا، قالت ألمانيا إنها قد توقف خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 الجديد من روسيا.

ومن المتوقع أن يزيد خط الأنابيب من واردات الغاز إلى أوروبا، لكنه يؤكد أيضا اعتماده على موسكو في مجال الطاقة.

وقال محلل السلع في SEB بيارن شيلدروب إن الأسواق تتوقع أن تنخفض صادرات الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا الغربية بشكل في حالة فرض عقوبات.

وبعد أسابيع من المكالمات والاجتماعات في المدن الأوروبية، قال مسؤولون أميركيون الثلاثاء إنهم يرون تقاربا بشأن العقوبات المحتملة على روسيا، بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

ويرجع ذلك جزئيا إلى التأكيدات بأن الولايات المتحدة تعمل على تأمين إمدادات الطاقة إذا غزا بوتين أوكرانيا وقطع صادرات الطاقة غربا.

وقال مسؤولون أميركيون إنهم يبحثون عن مخزونات من الطاقة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وداخل الولايات المتحدة.

وقال أحد المسؤولين الأميركيين يوم الثلاثاء لوول ستريت جورنال "إذا قررت روسيا عسكرة امداداتها من الغاز الطبيعي أو النفط الخام، فلن يكون ذلك بدون عواقب على الاقتصاد الروسي."

وأضاف "أنه اقتصاد ذو بعد واحد وهذا يعني أنه يحتاج إلى عائدات النفط والغاز على الأقل بقدر ما تحتاج أوروبا إلى إمدادات الطاقة."

يمتد خط نورد ستريم على مسافة 1200 كيلومترا وهو ينقل 55 مليار متر مكعب من الغاز سنويا

وقال مسؤولون أوروبيون ان المناقشات مع الولايات المتحدة ودول الشرق الاوسط تتقدم حول كيفية سد الفجوة فى امدادات الطاقة فى الكرملين لخفض تدفق الغاز.

وأعلن البيت الأبيض، الثلاثاء، أن الرئيس الأميركي، جو بايدن، سيلتقي أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في واشنطن، في 31 يناير الحالي.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين ساكي، في بيان إن بايدن سيناقش مع أمير قطر عدة قضايا منها "ضمان استقرار إمدادات الطاقة العالمية."

ويمكن أن تتأثر أسواق النفط أيضا من خلال القيود أو التعطيل.

وتنقل أوكرانيا النفط الروسي إلى سلوفاكيا والمجر وجمهورية التشيك.

وقال مركز "ستاندرد آند بورز جلوبال بلاتس" في مذكرة إن تمرير أوكرانيا للنفط الخام الروسي للتصدير إلى أوروبا بلغ 11.9 مليون طن متري في عام 2021، بانخفاض عن 12.3 مليون طن متري في عام 2020.

وقال جيه بي مورجان إن التوترات تخاطر ب "ارتفاع مادي" في أسعار النفط، وأشار إلى أن ارتفاعه إلى 150 دولارا للبرميل من شأنه أن يخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 0.9 بالمئة فقط سنويا في النصف الأول من العام.

كما يمكن للشركات الغربية المدرجة في البورصة أن تشعر بالعواقب المترتبة على الغزو الروسي، على الرغم من أن أي ضربة لشركات الطاقة للإيرادات أو الأرباح قد تقابلها إلى حد ما قفزة محتملة في أسعار النفط.

وتمتلك شركة بريتيش بتروليوم البريطانية حصة نسبتها 19.75 بالمئة في روسنفت الروسية، التي تشكل ثلث إنتاجها، ولديها أيضا عدد من المشاريع المشتركة مع أكبر منتج للنفط في روسيا.

وفي الوقت نفسه، تمتلك شل حصة نسبتها 27.5 بالمئة في أول مصنع للغاز الطبيعي المسال في روسيا، ساخالين 2، وهو ما يمثل ثلث إجمالي صادرات البلاد من الغاز الطبيعي المسال، ولديها عدد من المشاريع المشتركة مع شركة الطاقة الحكومية العملاقة جازبروم.

وتعمل شركة الطاقة الأميركية إكسون من خلال شركة تابعة لمشروع النفط والغاز ساخالين–1، الذي تديره الدولة.

سوق الأسهم والقطاع المالي

وفي القطاع المالي، تتركز المخاطر في أوروبا، وفقا لحسابات جي بي مورغان.

ويتوقع أن تتأثر بنوك أوروبية عدة بالحرب المحتملة، كما أن البنوك الفرنسية والنمساوية لديها النسبة الأكبر بين المقرضين الغربيين لروسيا حيث تبلغ مستحقاتهما معا نحو 41 مليار دولار، ويليهم المقرضون الأميركيون بمبلغ 16 مليار دولار، واليابانيون بقيمة 9.6 مليار دولار، والبنوك الألمانية بقيمة 8.8 مليار دولار، وفقا لبيانات بنك التسويات الدولية.(BIS)

وستكون الأصول الروسية والأوكرانية في طليعة الخاسرين من أي تداعيات للأسواق من العمل العسكري المحتمل.

وكان أداء السندات الدولارية لكلا البلدين أقل من أداء نظيراتها في الأشهر الأخيرة مع تقليص المستثمرين لخططهم وسط تصاعد التوترات بين واشنطن وحلفائها وموسكو.

في حين تقلص الوضع العام لروسيا في أسواق رأس المال في السنوات الأخيرة وسط العقوبات والتوترات الجيوسياسية.

وعانى الروبل الروسي والهريفنا الأوكرانية أيضا، مما يجعلهما أسوأ عملات الأسواق الناشئة أداء حتى الآن هذا العام.

وقال كريس تيرنر، الرئيس العالمي للأسواق في "إن جي"، إن الوضع على الحدود الأوكرانية الروسية يمثل "شكوكا كبيرة" بالنسبة لأسواق العملات الأجنبية. وأضاف "تذكرنا أحداث أواخر عام 2014 بالثغرات في السيولة واكتناز الدولار الأميركي التي أدت إلى انخفاض كبير في الروبل في ذلك الوقت."

العقوبات

ويقول مسؤولون أميركيون إن الولايات المتحدة مستعدة لفرض قيود على الصادرات في القطاعات الحيوية للاقتصاد الروسي إذا غزا بوتين أوكرانيا، فيما ستعمل على تخفيف صدمات السوق إذا حجبت روسيا إمدادات الطاقة انتقاما.

وقال مسؤولون كبار في الإدارة الأميركية، الثلاثاء، إن الولايات المتحدة يمكن أن تحظر تصدير منتجات مختلفة تستخدم الإلكترونيات الدقيقة إلى روسيا استنادا إلى المعدات أو البرمجيات أو التكنولوجيا الأميركية.

وفي حين لم يحدد المسؤولون المنتجات، قالوا إن الهدف سيكون ضرب القطاعات الصناعية الروسية الحيوية مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة

الحكومية والفضاء، مما يحرم الصناعة الروسية من مكونات التكنولوجيا الفائقة التي لا يمكن للبلاد استبدالها محليا أو من خلال موردين بديلين.

وقال مسؤول كبير في الادارة الأميركية لصحيفة وول ستريت جورنال إن "خيارات مراقبة الصادرات التي ندرسها الى جانب حلفائنا وشركائنا ستضرب طموحات بوتين الاستراتيجية في تصنيع اقتصاده بشدة وستضعف المجالات التي تعتبر ذات اهمية بالنسبة له."

ورفض مسؤولو الإدارة الأميركية تقديم العديد من التفاصيل حول أنواع العقوبات التي ستفرضها، لكنهم قالوا إن هذه التحركات ستؤدي إلى تفاقم عمليات البيع في الأسواق الروسية، وزيادة تكلفة الاقتراض في البلاد، والإضرار بقيمة العملة الروسية، مما يرفع التكاليف السياسية المحلية للسيد بوتين جراء الحرب في أوكرانيا.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية، لم تذكر اسمه أن "أي زعيم مهما كان مارقا أو حاكما مستبدا أم لا، عليه ان يهتم بالشعبية"، مضيفا "وعندما يكون لديك تضخم وركود فإن هذا لا يكسب القلوب والعقول."

وأضاف "ربما يتحمل (بوتين) الألم الاقتصادي أكثر من القادة الآخرين، ولكن هناك عتبة من الألم نعتقد أن حساباته يمكن أن تتأثر حينما يتجاوزها."

وفى الشهور الأخيرة جمعت روسيا اكثر من 100 ألف جندي على طول الحدود الأوكرانية ونقلت الدبابات والعتاد العسكري غربا من قواعد فى الشرق ونشرت قوات فى بيلاروس المجاورة المتاخمة لأوكرانيا أيضا.

كما تجري روسيا مناورات بحرية في المحيطين الأطلسي والهادئ، وفي بحر العرب مع القوات البحرية الصينية.

وأعلنت موسكو الثلاثاء عن مناورات عسكرية جديدة في شمال القوقاز.

وقال الرئيس بايدن في مؤتمر صحفي إن الولايات المتحدة مستعدة لإطلاق عقوبات ضد روسيا إذا تحرك الرئيس فلاديمير بوتين ضد أوكرانيا.

وأضاف بايدن الثلاثاء "لقد أوضحت في وقت مبكر للرئيس بوتين أنه إذا انتقل إلى أوكرانيا ستكون هناك عواقب وخيمة، بما في ذلك عقوبات اقتصادية كبيرة، فضلا عن أنني سأشعر بأنني ملزم بتعزيز وجودنا، ووجود حلف شمال الأطلسي، في الجبهة الشرقية، بولندا ورومانيا، وما إلى ذلك."

ومن المقرر أن يجتمع مسؤولون فرنسيون وألمان وروس وأوكرانيون يوم الأربعاء في باريس فيما يسمى بمحادثات نورماندي وهي قناة دبلوماسية أنشئت لتسوية القضايا العالقة المتعلقة باقتحام روسيا لأوكرانيا في عام 2014. ومن المقرر أن يتحدث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع بوتين يوم الجمعة. وقال ماكرون الثلاثاء إنه سيسعى للحصول على توضيحات حول ما يعتزم الرئيس الروسي القيام به في أوكرانيا.

وقال المسؤولون الأميركيون إن ضوابط التصدير قيد النظر سيتم تنفيذها من خلال أداة سياسية أميركية قوية تعرف باسم قاعدة المنتجات الأجنبية المباشرة، والتي استخدمتها إدارة ترامب لشل هواوي الصينية. وإن استخدام هذه القاعدة لاستهداف بلد ما أو قطاعات صناعية متعددة بدلا من شركة واحدة هو استراتيجية جديدة يمكن أن يكون لها آثار واسعة النطاق نظرا للهيمنة العالمية وانتشار أدوات وبرامج صناعة الرقائق في الولايات المتحدة.

على سبيل المثال، يمكن للولايات المتحدة استخدام هذه القاعدة لمنع شركة أجنبية صنعت هاتفا في بلد ثالث مختلف من بيعه إلى روسيا إذا كان الجهاز يستخدم أي رقائق أميركية.

وقال المسؤولون الأوروبيون إنهم سيطبقون أيضا حظر التصدير، بما في ذلك على سلع التكنولوجيا الفائقة، على الرغم من استمرار المناقشات حول مدى اتساع نطاقه.

https://www.alhurra.com/business/2022/01/26/%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%A7%D9%84-%D8%BA%D8%B2%D8%AA-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%B3%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A9

5 - منها قيود "كاسحة".. الرد الأمريكي للآن على روسيا يشمل 8 إجراءات.. إليكم تفاصيلها

الجمعة، 25فبراير / شباط 2022

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية—(CNN) أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن 8 إجراءات لمعاقبة روسيا بعد قرار الرئيس فلاديمير بوتين تنفيذ عملية عسكرية ومهاجمة أوكرانيا، وفيما يلي نستعرض لكم هذه الإجراءات وفقا لبيان صادر عن البيت الأبيض:

قطع الاتصال بالنظام المالي الأمريكي لأكبر مؤسسة مالية في روسيا، سبيربنكSberbank ، بما في ذلك 25 شركة تابعة لها، من خلال فرض عقوبات على حسابات المراسلة والحسابات مستحقة الدفع. سيؤدي هذا الإجراء إلى تقييد وصول سبيربنك إلى المعاملات التي تتمّ بالدولار. سبيربنك هو أكبر بنك في روسيا، ويمتلك ما يقرب من ثلث إجمالي أصول القطاع

المصرفي الروسي، وهو مرتبط بشكل كبير بالنظام المالي العالمي، وهو مهم بشكل منهجي للنظام المالي الروسي.

فرض عقوبات حظر كاملة على ثاني أكبر مؤسسة مالية في روسيا، VTB Bank (VTB)، بما في ذلك 20 شركة تابعة لها. سيؤدي هذا الإجراء إلى تجميد أي من أصول VTB التي تمس النظام المالي الأمريكي ويمنع الأشخاص الأمريكيين من التعامل معها. تمتلك VTB ما يقرب من خُمس إجمالي أصول القطاع المصرفي الروسي، وهي معرضة بشدة للأنظمة المالية الأمريكية والغربية، وهي حاسمة بشكل منهجي للنظام المالي الروسي.

فرض عقوبات حظر كاملة على ثلاث مؤسسات مالية روسية رئيسية أخرى: بنك أوتكريتي Otkritie وسوفكومبنك Sovcombank OJSC ونوفيكومبنك Novikombank و34 شركة تابعة لها. تعمل هذه العقوبات على تجميد أصول أي من أصول هذه المؤسسات التي تتعامل مع النظام المالي الأمريكي وتحظر على الأشخاص الأمريكيين أو المقيمين في الولايات المتحدة التعامل مع أي منها. وتلعب هذه المؤسسات المالية دورا مهما في الاقتصاد الروسي.

فرض قيود جديدة على الديون وأصول الملكية على ثلاث عشرة من أهم الشركات والكيانات الروسية الكبرى. يشمل ذلك القيود المفروضة على جميع المعاملات في الديون الجديدة التي تزيد مدتها عن 14 يوما وتوفير التمويل والمعاملات الأخرى في الديون الجديدة وأصول الملكية الجديدة الصادرة عن ثلاثة عشر شركة وكيانا روسيا مملوكا للدولة، وهي سبيربنك، وألفا بنك، وبنك الائتمان في موسكو، وغازبرومبنك، البنك الزراعي الروسي، غازبروم، غازبروم نفت، ترانسنيفت، روستيليكوم، روسهيدرو، ألروسا، سوفكومفلوت،

والخطوط الحديدية الروسية. ونتيجة لذلك، لن تستطيع هذه الكيانات، وبينها شركات مفصلية في الاقتصاد الروسي والتي تقدر أصولها بنحو 4 تريليون دولار، جمع الأموال من خلال السوق الأمريكية – وهي مصدر رئيسي لرأس المال وتوليد الإيرادات، مما سيحدّ من قدرة الكرملين على جمع الأموال لأنشطته.

فرض عقوبات حظر إضافية كاملة على أفراد من النخبة الروسية وأفراد أسرهم، وهم سيرجي إيفانوف (وابنه سيرجي)، وأندريه باتروشيف (وابنه نيكولاي)، وإيغور سيتشين (وابنه إيفان)، وأندريه بوتشكوف، ويوري سولفييف (واثنتان من الشركات العقارية التي يمتلكها)، غالينا أوليوتينا، وألكسندر فيداخين. يشمل هذا الإجراء الأفراد الذين أثروا أنفسهم على حساب الدولة الروسية، ورفعوا أفراد أسرهم إلى بعض من أعلى المناصب في البلاد. ويتضمن هذا الإجراء أيضا شخصيات مالية تتربع على رأس أكبر المؤسسات المالية في روسيا ومسؤولة عن توفير الموارد اللازمة لدعم غزو بوتين لأوكرانيا. تأتي هذه الخطوات في أعقاب إجراء أمس الذي استهدف النخب الروسية وأفراد أسرهم وعزلهم عن النظام المالي الأمريكي، وجمّد أي أصول لديهم في الولايات المتحدة وحظر سفرهم إلى الولايات المتحدة.

فرض قيود كاسحة على الجيش الروسي لتوجيه ضربة لطموحات بوتين العسكرية والاستراتيجية. وهذا يشمل تدابيرَ ضدّ المستخدمين النهائيين للمنتجات العسكرية، بما في ذلك وزارة الدفاع الروسية. وستحظر صادرات جميع المواد الأمريكية تقريبا أو تلك المنتجة في دول أجنبية باستخدام برامج أو تقنيات أو معدات أمريكية معينة على المستخدمين العسكريين المستهدفين.

وتنطبق هذه القيود الشاملة على وزارة الدفاع الروسية، بما في ذلك القوات المسلحة الروسية، أينما وجدت.

فرض قيود على مستوى عموم روسيا لخنق استيراد روسيا للسلع التكنولوجية الضرورية لاقتصاد متنوع وتحجيم قدرة بوتين على استعراض القوة. ويشمل ذلك رفض تصدير التكنولوجيا الحساسة إلى روسيا، والتي تستهدف في المقام الأول قطاعات الدفاع والطيران والبحرية الروسية لقطع وصول روسيا إلى التكنولوجيا المتطورة. وبالإضافة إلى القيود الشاملة على قطاع الدفاع الروسي، ستفرض حكومة الولايات المتحدة قيودا على مستوى عموم روسيا على التقنيات الأمريكية الحساسة المنتجة في دول أجنبية باستخدام برامج أو تقنيات أو معدات أمريكية المنشأ. ويشمل ذلك القيود المفروضة على مستوى عموم روسيا على أشباه الموصلات والاتصالات وأمن التشفير والليزر وأجهزة الاستشعار والملاحة وإلكترونيات الطيران والتقنيات البحرية. ستؤدي هذه الضوابط الصارمة والمستمرة إلى قطع وصول روسيا إلى أحدث التقنيات.

تحقيق تعاون تاريخي متعدد الأطراف من شأنه أن يضاعف القوة في تقييد أكثر من 50 مليار دولار من المدخلات الرئيسية لروسيا – مما يؤثر أكثر بكثير من ذلك في الإنتاج الروسي. ونتيجة لهذا التنسيق متعدد الأطراف، سنوفّر استثناءات للدول الأخرى التي تتبنى إجراءات بنفس القدر من الصرامة، وبناء عليه، فستُعفَى البلدان التي تتبنى قيود تصدير مماثلة إلى حدّ كبير من متطلبات الترخيص الأمريكية الجديدة للسلع المنتجة في بلدانها. وقد أبلغ كل من الاتحاد الأوروبي وأستراليا واليابان وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة بالفعل عن خططه لاتخاذ إجراءات موازية. هذا التنسيق غير المسبوق

يوسّع بشكل كبير نطاق القيود المفروضة على روسيا، وستستمرّ المشاركة الإضافية مع الحلفاء والشركاء في تعظيم التأثير على القدرات العسكرية لروسيا. –فرض تكاليف أخرى تتحملها بيلاروسيا لدعمها غزوا إضافيا لأوكرانيا من خلال معاقبة 24 فردا وكيانا بيلاروسيا، بما في ذلك استهداف القدرات العسكرية والمالية لبيلاروسيا من خلال فرض عقوبات على بنكين كبيرين مملوكين للدولة في بيلاروسيا وتسع شركات دفاع وسبعة مسؤولين ونخب على صلة بالنظام. ندعو بيلاروسيا إلى سحب دعمها للعدوان الروسي في أوكرانيا.

https://arabic.cnn.com/business/article/2022/02/25/us-response-russia-sanctions

6 - لوفيغارو : "سويفت" قادر على استبعاد روسيا من النظام المصرفي

الاربعاء 23 فبراير 2022

لوفيغارو الفرنسيبة ...مقترح بعقوبة رادعة ،

باريس – في اطار مناقشات العقوبات الرادعة ضد روسيا قالت صحيفة لوفيغارو الفرنسية إن استبعاد البنوك الروسية من نظام سويفت المالي العالمي سيكون له تأثير هائل عليها، مشيرة إلى أن هذه الخطوة قيد الدراسة لكنها لم تنفذ بعد.وأضافت أن الأوروبيين والأميركيين يتحدثون منذ أسابيع عن هذه المسألة كإحدى العقوبات التي يمكن اللجوء إليها لجعل روسيا تدفع ثمنا باهظا لعملها العسكري ضد أوكرانيا.

لكن الصحيفة لفتت إلى أن هذا الأمر لا يزال محل نقاش لأن "سويفت هو السلاح النووي" وفقا لمسؤول فرنسي مطلع على الأمر، وما يعنيه في

المجال المالي. وذكرت أن هذه الخطوة يمكن أن تكون جزءا من المجموعة التالية من العقوبات إذا تجاوز الجيش الروسي خط الأراضي الانفصالية باتجاه الغرب.

معنى سويفت

وأشارت لوفيغارو إلى أن اسم سويفت قد لا يكون معروفا لدى عامة الناس، ولتقريب المفهوم قالت الصحيفة "إذا سبق لك تقديم طلب تحويل إلى البنك الذي تتعامل معه -على سبيل المثال لحجز منزل عطلتك في إيطاليا- فقد استخدمت سويفت دون معرفة ذلك."

إنه نظام مراسلة آمن تستخدمه آلاف البنوك حول العالم في بورصاتها من أجل إجراء تحويلات بسيطة لتسوية معاملات عملائها أو تبادل الأوراق المالية أو الأسهم أو السندات.

ومن الناحية الرسمية، يعتبر سويفت جمعية تعاونية بموجب القانون البلجيكي، تأسست في السبعينيات، ويتيح هذا النظام إمكانية تأمين وأتمتة عمليات التبادل، وبالتالي توفير وقت كبير مقارنة بأجهزة الفاكس القديمة.

مضخة لآبارها من مورّد ألماني فإن رسالة سويفت من بنك نوفاتيك الروسي المرسلة إلى البنك الألماني للمورّد ستؤمّن الدفع تلقائيا، لذلك، فإن "سويفت مادة تشحيم ثمينة لميكانيكا الأعمال التجارية في العالم."

وقالت إن هناك حوالي 11 ألف عضو في نظام سويفت ، بما في ذلك حوالي 300 بنك روسي، فإذا تم فصل البنوك الروسية بقرار من الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة عن رسائل سويفت فسيتعين عليها تنفيذ معاملاتها مع شركائها الأجانب بالطريقة القديمة، أي عن طريق الفاكس، وهو أمر يستغرق وقتا طويلا للغاية.

كما يمكن أن يتم ذلك عبر تبادل رسائل بريد إلكتروني أو رسائل من نوع "تليغرام لكنها تتطلب تدخلا بشريا ولا تقدم نفس ضمانات الأمان، وستكون تلك المعاملات أيضا "مملة وخطيرة، وسوف تنطوي على مخاطر قانونية، لذلك سيكون هناك تأثير على الاقتصاد الحقيقي"، حسب مصدر حكومي.

نبذ البنوك الروسية

وتذكر الصحيفة أن روسيا أخذت العبرة من العقوبات التي فرضت على إيران والتي حرمتها من هذا النظام منذ 2012، وكان تأثيره –حسب المسؤول الفرنسي– "هائلا."

وإيران لا تتمتع بالمكانة المالية نفسها التي تتمتع بها روسيا، وقد طور البنك المركزي الروسي برنامج خدمة رسائل مالية "إس بي إف إس" منذ عام 2014 ودخل الخدمة عام 2019.

وتنقل الصحيفة عن أوليفييه دورغانز –وهو محام متخصص في العقوبات الدولية– توضيحه أن "حوالي 400 مؤسسة مالية وبنك روسي مشتركة فيه و8 بنوك أجنبية فقط"، مما يعني أن البديل المحلي لسويفت لن يسمح بالتبادلات السلسة والآمنة مع الدول الأجنبية، كما يؤكد دورغانز أن "حجب سويفت سيجعل البنوك الروسية منبوذة."

وأضاف أن "روسيا تعتمد بشكل كبير على سويفت بسبب صادراتها الهيدروكربونية التي تبلغ مليارات الدولارات."

وكالات – لوفيغارو

https://www.hdhod.com/%D9%84%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D9%88-%D8%B3%D9%88%D9%8A%D9%81%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A_a100541.html

7 - عقيدة بوتين.... لماذا قرر الرئيس الروسي غزو أوكرانيا الآن...؟

فورين افيرز الجمعة 25 فبراير 2022، – ترجمة: هدير عبد العظيم.

مع بدء غزوه لأوكرانيا، يتساءل الجميع عن العقيدة السياسية والعسكرية التي تقف وراء تحرُّكات الرئيس الروسي بوتين. في هذا المقال نتعرَّف على رؤية بوتين للعالم ولعودة روسيا إلى موقعها حسبما صاغتها "أنجيلا ستِنت"، الزميلة الأولى غير المقيمة بمعهد بروكينغز، والمسؤولة السابقة في المخابرات الوطنية الأميركية لشؤون روسيا وأوراسيا، في تحليلها الذي نشرته مجلة "فورين أفيرز" الأميركية

نص الترجمة:

تُعَدُّ الحرب التي بدأت للتو بين روسيا وأوكرانيا مُحصِّلة 30 عاما من الأخذ والرد. والأمر أبعد من أوكرانيا نفسها واحتمالية انضمامها إلى الناتو، فهي تدور حول مستقبل النظام الأوروبي الذي تَشكَّل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث صمَّمت الولايات المتحدة وحلفاؤها خلال تسعينيات القرن الماضي هيكل الأمن الأوروبي دون أن يكون لروسيا دور أو التزام واضح. ومنذ تولِّى "فلاديمير بوتين" رئاسة روسيا وبلاده تتحدَّى هذا النظام، فقد اشتكى الرجل مرارا من تجاهل النظام العالمي لمخاوف الأمن الروسي، كما طالب باعتراف الغرب بحق موسكو في دائرة امتيازات خاصة داخل الفضاء السوفيتي السابق، وشنَّ توغُّلات عسكرية محدودة في الدول المجاورة له (مثل

جورجيا) التي سعت للخروج من فلك روسيا، وذلك للحيلولة دون تغيير وجهة تلك الدول بالكامل نحو الغرب.

يخطو بوتين بهذا النهج الآن خطوة أخرى إلى الأمام، حيث يُقدِم على غزو أوكرانيا غزوا أشمل بكثير من مجرد ضم القرم والتدخُّل في إقليم دونباس الذي نفَّذته روسيا عام 2014، وهو غزو سيُقوِّض النظام الإقليمي الحالي، وربما يفرض حضور روسيا من جديد نحو ما يعتبره بوتين "المكانة التي تستحقها" بلاده في القارة الأوروبية والمشهد العالمي. ويرى بوتين أن التوقيت مواتٍ الآن للتحرُّك، إذ إن الولايات المتحدة في نظره ضعيفة ومنقسمة وأقل قدرة على أن تسلك سياسة خارجية متماسكة، كما أن العقدين اللذين قضاهما في منصبه جعلاه يستخف بمسألة القوة الباقية للولايات المتحدة. ويقف بوتين اليوم في مواجهة خامس رئيس أميركي منذ تولّيه رئاسة روسيا، وقد بات يرى واشنطن بعد كل تلك السنين محاورا غير موثوق به. أما الحكومة الألمانية الجديدة فلا تزال تبحث عن موطئ قدم لها في المشهد السياسي، إذ تُركِّز أوروبا في المجمل على تحدياتها الداخلية الآن، فيما تملك روسيا سطوة مُعتبرة على القارة الأوروبية بفضل سوق الطاقة المُحكَم.

يتصرَّف بوتين مدفوعا بمجموعة مبادئ متداخلة لسياسة بلاده الخارجية تشي لنا بأن موسكو ستكون طرفا مثيرا للاضطرابات في السنوات المقبلة، ولنُسمِّها "عقيدة بوتين". ويقع في القلب من هذه العقيدة إجبار الغرب على معاملة روسيا وكأنها الاتحاد السوفيتي، أي قوة لها احترامها وهيبتها، ولها حقوق خاصة في جوارها المباشر، وصوت مسموع في كل قضية دولية مهمة. وترتكز هذه العقيدة على أن دولا قليلة فقط هي التي يحق لها امتلاك مثل هذه السلطة، إلى جانب السيادة الكاملة على أراضيها، وأنه ينبغي لبقية الدول

الخضوع لأهواء تلك النُّخبة القليلة من القوى الكبرى. وتنطوي هذه العقيدة على ضرورة الدفاع عن النظم الاستبدادية وتقويض الديمقراطيات، وهي ترتبط في الأخير بهدف بوتين الأسمى: عكس مآلات انهيار الاتحاد السوفيتي، ونقض عُرى التحالف الأطلسي، والتفاوض من جديد على التسوية الجغرافية التي أنهت الحرب الباردة.

عاصفة من الماضي

تملك روسيا، في نظر بوتين، الحق التام في أن يكون لها مقعد على الطاولة في القرارات الدولية الكبرى كافة. وبعد أن مَرَّت ما يعتبرها بوتين إهانة التسعينيات، حينما أُجبِرَت روسيا وهي في أضعف حالاتها على القبول بأجندة وضعتها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون، يبدو أن بوتين قد حقَّق مراده اليوم. فقد نجحت روسيا في إعادة بناء جيشها بعد حرب عام 2008 مع جورجيا، حتى أصبحت الآن القوة العسكرية الأبرز في المنطقة، مع القدرة على مد أذرع قوتها عالميا، كما أن قدرة موسكو على تهديد جيرانها تُتيح لها أن تُجبِر الغرب على الجلوس إلى طاولة المفاوضات معها، وهو ما ثبتت صحته بوضوح في الأسابيع الماضية. ورغم طرد موسكو من مجموعة الثماني (G8) بعد ضمها شبه جزيرة القرم، فإن حق النقض الذي تتمتع به في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى دورها بوصفها قوة عظمى جغرافيًّا ونوويًّا وفي مجال الطاقة، يضمنان لها التزام بقية دول العالم بأخذ رأيها في الاعتبار.

يرى بوتين أنه يحق لروسيا تماما استخدام القوة إذا ما اعتقدت أن أمنها مُهدَّد، إذ تُعَدُّ مصالح روسيا مشروعة مثلها مثل مصالح الغرب، ويؤكد بوتين أن الولايات المتحدة وأوروبا تجاهلتا مصالح بلاده في هذا الصدد. وقد رفضت

الولايات المتحدة وأوروبا سردية المظلومية تلك الصادرة عن الكرملين، التي ترتكز على تفكُّك الاتحاد السوفيتي، لا سيما انفصال أوكرانيا عن روسيا. وحينما وصف بوتين الانهيار السوفيتي بأنه "الكارثة الجيوسياسية العظمى للقرن العشرين"، فإنه كان يتباكى على 25 مليون روسي وجدوا أنفسهم خارج روسيا، وخاصة حقيقة أن 12 مليون روسي وجدوا أنفسهم في الدولة الأوكرانية الوليدة. وبحسب ما كتبه بوتين في مقال نُشِر الصيف الماضي بعنوان "حول الوحدة التاريخية بين الروس والأوكرانيين"، فقد "وجد الناس أنفسهم (عام 1991) خارج دولتهم في ليلة وضحاها، مُبعدين بوضوح هذه المرة عن وطنهم الأم التاريخي"، وقد وُزِّع هذا المقال على الجنود الروس مؤخرا. هذه السردية حول هزيمة روسيا على يد الغرب مرتبطة بهوس خاص عند بوتين: فكرة أن الناتو، الذي لم يكتفِ بأن يضم في عضويته دول ما بعد الاتحاد السوفيتي وأن يُقدِّم لها المعونة، قد يُهدِّد روسيا نفسها. ويُصِرُّ الكرملين على أن هذا الهاجس يستند إلى مخاوف حقيقية، فقد تعرَّضت روسيا مرارا للغزو على يد الغرب، إذ غزتها في القرن العشرين قوات التحالف المناهضة للبلشفية، التي ضمَّت جنودا من الولايات المتحدة، وذلك خلال حربها الأهلية بين عامَيْ 1917-1922، وغزتها ألمانيا مرتين، ما أدَّى إلى مقتل 26 مليون مواطن سوفيتي في الحرب العالمية الثانية. وقد ربط بوتين صراحة بين هذا التاريخ ومخاوف روسيا الحالية بشأن توسُّع الناتو قُرب حدودها، وما نتج عن ذلك من مطالب لضمان أمنها.

أما اليوم، فإن روسيا قوة نووية عظمى تُلوِّح بصواريخ جديدة "فوق صوتية"، وما من دولة لديها نية لغزو روسيا، في حين يمتلك جيرانها إلى غربها سردية مختلفة، ويؤكدون قابلية غزوهم من جانب روسيا طيلة قرون.

وبدورها لن تشن الولايات المتحدة هجوما أبدا على روسيا، رغم اتهام بوتين لها بالسعي إلى "الحصول على قطعة شهية من كعكتنا". ومع ذلك، فإن تصوُّر روسيا التاريخي لذاتها والمستند إلى هشاشتها يجد آذانا مُصغية لدى سكانها، إذ يعج الإعلام الذي تُسيطر عليه الحكومة بمزاعم مفادها أن أوكرانيا قد تكون قاعدة الناتو لشن عدوانه على البلاد. وبالفعل، أورد بوتين في مقاله العام الماضي أن تحويل أوكرانيا لتكون "قاعدة إطلاق موجَّهة لروسيا" جارٍ على قدم وساق.

يعتقد بوتين أيضا أن روسيا لها كامل الحق في دائرة من الامتيازات الخاصة في الفضاء السوفيتي السابق، وهو ما يعني أن على جيرانها ألَّا ينضموا إلى أي تحالف تعتبره مُعاديا لها، وخاصة الناتو والاتحاد الأوروبي. وقد أوضح بوتين هذا المطلب في المعاهدتين اللتين اقترحهما الكرملين في 17 ديسمبر/كانون الأول الماضي، إذ تتطلَّب المعاهدتان التزام أوكرانيا والدول السوفيتية السابقة –وكذلك السويد وفنلندا– بالحياد الدائم، وتجنُّب السعي لنيل عضوية الناتو. وسيكون على الناتو كذلك التراجع إلى وضعه العسكري عام 1997، أي قبل توسُّعِه الأول، عن طريق سحب جميع قواته ومعداته من وسط وشرق أوروبا، مما يُخفِّض وجود الحلف إلى ما كان عليه قبل تفكُّك الاتحاد السوفيتي. وكذلك سيكون لروسيا حق النقض في خيارات السياسة الخارجية لجيرانها من الدول غير العضوة بالناتو، وسيضمن ذلك بقاء الحكومات الموالية لها في تلك البلدان، وأهمها أوكرانيا.

فرِّق تَسُد

حتى الآن، لم تُبدِ أي حكومة غربية استعدادها لقبول هذه المطالب الاستثنائية، إذ تتبنَّى الولايات المتحدة وأوروبا مبدأ حرية الأمم في تحديد

أنظمتها السياسية الداخلية، وارتباطات سياساتها الخارجية، في شتى أنحاء العالم. أما الاتحاد السوفيتي، في الفترة بين 1945–1989، فقد حرم وسط أوروبا وشرقها من تقرير المصير، ومارَس سلطاته على السياسات الداخلية والخارجية للدول الأعضاء في "حلف وارسو" بواسطة الأحزاب الشيوعية المحلية والشرطة السرية والجيش الأحمر. وحين حاد بلد منها عن النموذج السوفيتي –مثل المجر عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا عام 1968– عُزل قادته بالقوة، ومن ثمَّ مَثَّل حلف وارسو تحالفا ذا سجل فريد من نوعه: لقد كان يغزو أعضاءه فقط.

يتشابه تفسير الكرملين الحديث للسيادة بصورة لافتة مع التفسير السوفيتي، فهو يرى، كما قال جورج أورويل، أن بعض الدول أكثر سيادة من غيرها. وقد قال بوتين إن قوى عظمى قليلة فقط –روسيا والصين والهند والولايات المتحدة– هي مَن تتمتع بالسيادة التامة، وتختار بحرية أي تحالفات ستنضم إليها، أما الدول الأصغر مثل أوكرانيا وجورجيا فلا تتمتع بالسيادة الكاملة، ولذا عليها احترام قيود روسيا الصارمة، تماما مثلما تحترم دول وسط أميركا وجنوبها، بحسب بوتين، جارتهم الأكبر في الشمال. هذا ولا تسعى روسيا إلى عقد التحالفات بالمعنى الغربي للكلمة، بل تبحث عن شراكات تبادلية وأداتية مفيدة لها ولشركائها معا، مثل شراكتها الصين، بحيث لا تحد من حرية تصرُّف روسيا أو تصدر حكما على شؤونها السياسية الداخلية. تُعَدُّ مثل هذه الشراكات الاستبدادية مُكوِّنا من مكونات عقيدة بوتين، ويُقدِّم الرئيس بلاده بوصفها داعما للوضع القائم، ومدافعا عن القيم المحافظة، ولاعبا عالميا يحترم القادة الراسخين في مواقعهم، لا سيما المستبدين منهم. وكما أظهرت الأحداث الأخيرة في كلٍّ من بيلاروسيا وكازاخستان، فإن روسيا

هي القوة التي يلجأ إليها الحكام المستبدون المحاصرون طلبا للدعم، فقد دافعت روسيا عن المستبدين من جيرانها وعن غيرهم ممن يبعدون عنها جغرافيًّا مثل كوبا وليبيا وسوريا وفنزويلا. أما الغرب، بحسب الكرملين، فيدعم الفوضى وتغيير النظم السياسية، على غرار ما حدث خلال حرب العراق عام 2003، والربيع العربي عام 2011. وقد حقَّقت روسيا في السنوات الأخيرة نجاحا كبيرا فيما يتعلَّق برغبتها في أن يعرفها العالم بوصفها القائد والداعم لأنظمة الحكام الأقوياء، وآية ذلك ما قامت به جماعات المرتزقة المدعومة من الكرملين بالنيابة عن روسيا في أنحاء شتى من العالم، مثلما هو الحال في أوكرانيا.

لا يقتصر تدخُّل موسكو المحافظ على نطاق ما تعتبره منطقة نفوذها، إذ يعتقد بوتين أن مصالح روسيا ستتحقَّق على أفضل وجه بتفكُّك التحالف الأطلسي. ومن ثمَّ يدعم بوتين الجماعات المُشكِّكة في الاتحاد الأوروبي والجماعات المناهضة لأميركا في القارة الأوروبية، كما تدخَّل في انتخابات بدول أخرى، وعمل في العموم على توسيع الشقاق داخل المجتمعات الغربية. ويتمثَّل أحد أكبر أهداف بوتين في دفع الولايات المتحدة إلى الانسحاب من أوروبا، وتجدر الإشارة هُنا إلى ازدراء الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب لحلف الناتو، وتجاهله بعضا من كبار حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا، بالإضافة إلى حديثه علنا عن انسحاب الولايات المتحدة من التحالف. أما إدارة الرئيس جو بايدن فتسعى بدأب إلى إصلاح التحالف، وقد عزَّزت بالفعل أزمة بوتين حول أوكرانيا من وحدة التحالف. بيد أن هناك ما يكفي من الشكوك في شتى أنحاء أوروبا حول استمرار التزام الولايات المتحدة بعد عام

2024، وقد حقَّقت روسيا بعض النجاح في تعزيز هذه الشكوك، لا سيما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

قد يُمهِّد إضعاف التحالف الأطلسي الطريق أمام بوتين ليُدرِك هدفه النهائي: الإطاحة بالنظام الدولي الذي تلا الحرب الباردة، وهو النظام الليبرالي المستند إلى القواعد وتُشجِّعه أوروبا واليابان والولايات المتحدة، وذلك لصالح نظام دولي آخر أكثر قبولا بالنسبة لروسيا، إذ تسعى موسكو إلى ما يشبه تحالف القوى في القرن التاسع عشر. ولربما يتحوَّل نظام كهذا أيضا إلى تجسيد جديد للنظام الناتج عن "مؤتمر يالطا" (الاتفاقية الموقَّعة عام 1945 بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة)، بحيث تُقسِّم روسيا والولايات المتحدة والصين الآن العالم إلى مناطق نفوذ ذات أقطاب ثلاثة. وبالفعل، عزَّز التقارب المتزايد بين موسكو وبكين دعوة روسيا إلى إقامة نظام "ما بعد الغرب."

أقرَّ النظام العالمي في القرنين التاسع عشر والعشرين قواعد معينة للعبة، إذ احترمت كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة مناطق نفوذ بعضهما بعضا إلى حدٍّ كبير. وقد نُزِع فتيل أخطر أزمتين في تلك الحقبة –أزمة الإنذار الأخير لبرلين الذي أطلقه القائد السوفيتي خروشوف عام 1958، وأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962– قبل أن تتدلع مواجهة عسكرية. وإن كان للحاضر أي دلالة، فإنه يدل على أن نظام "ما بعد الغرب" بالنسبة إلى بوتين سيكون عالما "هوبزيا" (بالنسبة إلى المفكر الإنجليزي توماس هوبز الذي يُستخدم اسمه لوصف وضع به تصارع فوضوي حاد دون قواعد واضحة) ومضطربا لا يلتزم بأدنى قواعد. وفي خضم سعيه إلى نظامه

الجديد ذاك، سيكون نهج بوتين عمليا هو الاستمرار في إثارة الاضطرابات بالغرب، ودفعه إلى تخمين نِيَّاته الحقيقية، ومن ثم مفاجأته بتحرُّكات موسكو.

عودة روسيا

بالنظر إلى أزمة أوكرانيا الحالية، يبدو أن بوتين ما زال يتصرَّف وفقا لقناعته بأن الغرب تجاهل طيلة ثلاثة عقود ما يراه الكرملين مصالح روسيا المشروعة. ومن ثمَّ فهو عازم على إعادة ترسيخ حق روسيا في وضع حدود للخيارات السيادية لجيرانها وحلفائها السابقين من "حلف وارسو"، وإجبار الغرب على قبول هذه الحدود، وليكن ذلك بالدبلوماسية أو بقوة السلاح.

لا يعني هذا أن الغرب قليل الحيلة، فسيكون على الولايات المتحدة الاستمرار في المسار الدبلوماسي مع روسيا والسعي إلى تسوية مؤقتة مقبولة للجانبين، دون المساس بسيادة حلفائها وشركائها. وفي الوقت نفسه، عليها الحفاظ على التنسيق مع الأوروبيين للاستجابة لتحرُّكات روسيا غير المقبولة ومعاقبتها. ولكن من الواضح أنه حتى إذا توقَّفت الحرب التي بدأت للتو، فما من عودة إلى الوضع القائم قبل حشد روسيا لقواتها في مارس/آذار 2021. وقد تكون النتيجة النهائية لهذه الأزمة إعادة تنظيم الأمن الأوروبي الأطلسي للمرة الثالثة منذ نهاية أربعينيات القرن الماضي.

لقد أتى التنظيم الأول بواسطة ترسيخ "نظام يالطا" على صورة كتلتين متنافستين في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وأتى التنظيم الثاني بين عامَيْ 1989–1991، مع انهيار الكتلة الشيوعية ثم الاتحاد السوفيتي ذاته، وما أعقب ذلك من رغبة الغرب في جعل أوروبا "موحَّدة وحرة". وفي نهاية المطاف، تدور الأزمة الحالية حول إعادة روسيا رسم خريطة عالم ما بعد الحرب الباردة، وسعيها إلى إعادة بسط نفوذها على نصف أوروبا، بالاستناد

إلى حجة أنها تضمن أمنها. وبصرف النظر عن مآلات الأزمة الحالية، من المؤكَّد أنه ما دام بوتين باقيا في السلطة، فإن عقيدته سوف تبقى، وسوف تُلقي بظلالها على العالم لفترة طويلة.

https://www.hdhod.com/%D8%B9%D9%82%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%82%D8%B1%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%BA%D8%B2%D9%88-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86-%D8%9F_a100552.html

8 - ماذا يُخبئ بوتين لأوكرانيا؟ 6 سيناريوهات محتملة لخطط الرئيس الروسي

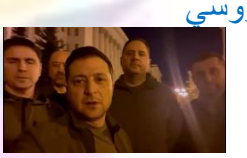

نشر الجمعة، 25 فبراير / شباط 2022

أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية – (CNN) لقد كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين واضحا حول الأهداف الأساسية لغزو أوكرانيا، فهو يريد سحب السلاح من الأوكران وقطع علاقاتهم العسكرية مع حلف شمال الأطلسي ووضع حد لطموحات الشعب الاوكراني بالانضمام للمعسكر الغربي في أوروبا.

وفي حين تبقى خطط بوتين لتنفيذ هذا الغزو للوصول إلى أهدافه محل خلاف، سيرشدنا التاريخ لفهم ما يعتزم الرئيس الروسي الوصول له من هذا الغزو.

تكرار سيناريو ضم القرم

إذا تمكنت القوات الروسية من فرض سيطرتها على مدينة أوديسا الأوكرانية الساحلية، سيكون من الممكن تخيل جسر بري يمتد على طول

الحدود الجنوبية لأوكرانيا، وربما يصل إلى إقليم ترانسنيستريا الانفصالي في مولدوفا، حيث توجد قوات روسية، إلى أوديسا والقرم وجنوب وشرق أوكرانيا.

تقسيم أوكرانيا

إذا فكر بوتين بخيار التقسيم، فمن الممكن أن يصبح الجاليكيون الاوكرانيون ومدينة ليفيف، قرب الحدود البولندية، جزءا من دولة أوكرانية رديفة، في حين ستصب روسيا اهتمامها على شرقي البلاد.

دولة مؤيدة لروسيا

يحذر ضباط الاستخبارات في الغرب من أن روسيا تعتزم إسقاط الحكومة الأوكرانية المنتخبة بشكل ديموقراطي واستبدالها بنظام يتحكم فيه الكرملين، وكان قد قال بوتين إنه يرى الحكومة الأوكرانية الحالية غير شرعية ورثى مرارا تنحية الرئيس السابق الموالي له، فيكتور يانوكوفيتش، عام 2014، وسيجد بوتين بعض الساسة في أوكرانيا الراغبين بقيادة حكومة موالية لموسكو، وقد يتم فرضها بالقوة.

احتلال ثقيل الوطأة

تقول روسيا إنها لا تريد أن تكون قوة احتلال، لكن من السهل تخيل سيناريو تقوم فيه موسكو بفرض قانونها ثقيل الوطأة في أوكرانيا، وسيكون بمثابة حبة دواء يصعب ابتلاعها على مواطني أوكرانيا فهم يتمتعون بحرية الصحافة وحرية سياسية في الداخل واحتجاجات مشروعة في الشارع، في حين أن النظام السياسي الروسي يمنع بشكل واسع الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

احتلال عنيف

لم يكن لدى بوتين مشكلة بدعم القادة الذين يلجأون للعنف في الداخل ولديهم تاريخ مشين بحقوق الإنسان، وقد بدأ حكمه لروسيا بإخماد حراك الشيشان.

جمهورية الخوف

لدى روسيا نظام أمني مبني على الخوف يتم خلاله سجن واضطهاد المعارضين ويبقي المعارضون السياسيون المثيرون للمتاعب خارج المشهد السياسي، وقد اختبر سكان القرم بشكل مباشر ما يعنيه العيش في دولة يسيطر عليها جهاز الأمن الروسي.

https://arabic.cnn.com/world/article/2022/02/25/putin-what-he-wants-ukraine?cid=web-alerts&utm_source=Speakol_Ads&utm_medium=referral&utm_campaign=wi-6717

9 - "الخيار النووي" لكبح روسيا.. ما هو نظام "SWIFT" الذي تطالب أوكرانيا بحظره عن موسكو؟

الجمعة، 25فبراير / شباط 2022

لندن، المملكة المتحدة --(CNN) ناقش القادة الأوروبيون ما وصفه البعض بـ"الخيار النووي" والذي يقضي بحظر روسيا من شبكة "SWIFT" البنكية التي تربط آلاف المؤسسات المصرفية حول العالم، بعد اجتياحها أوكرانيا .

وقال الرئيس الأمريكي، جو بايدن، الخميس، إن إزالة روسيا من "سويفت" ليس الخيار الذي تفضل الدول الأوروبية اللجوء إليه في الوقت الراهن لكنه أكد أن هذه الخطوة ستبقى دائما "مطروحة." ودافع بايدن عن حزمة العقوبات التي فرضها على موسكو عبر الإشارة إلى أن عواقبها "توازي" عواقب إزالة

روسيا من "سويفت" أو ربما "تزيد" عن ذلك . وكان قد دعا وزير الخارجية الأوكراني، ديميتري كوليبا، الدول الأوروبية إلى حظر روسيا من "سويفت" في تغريدة له على تويتر، في حين نشرت CNN تقريرا حول وجود انقسام بين الدول الأوروبية بشأن الذهاب إلى هذا الخيار .

ما هو نظام "سويفت"؟ تأسست جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك في عام 1973 لتحل محل التلكس وتستخدم الآن من قبل أكثر من 11 ألف مؤسسة مالية لإرسال رسائل آمنة وأوامر دفع. ومع عدم وجود بديل مقبول عالميًا، يعد هذا بمثابة شيء أساسي للتمويل العالمي.

إن إزالة روسيا من نظام SWIFT سيجعل من المستحيل تقريبًا على المؤسسات المالية إرسال الأموال داخل أو خارج البلاد، مما يؤدي إلى صدمة مفاجئة للشركات الروسية وعملائها الأجانب، وخاصة مشتري صادرات النفط والغاز المقومة بالدولار الأمريكي.

يقع مقر SWIFT في بلجيكا ويديرها مجلس إدارة يتألف من 25 شخصًا، وتصف نفسها على أنها "أداة محايدة"، تأسست بموجب القانون البلجيكي ويجب أن تمتثل للوائح الاتحاد الأوروبي.

ماذا سيحدث إذا تم إزالة روسيا؟ هناك سابقة لإزالة بلد منSWIFT ، حيث تم فصل البنوك الإيرانية في عام 2012 بعد أن فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات عليها بسبب البرنامج النووي للبلاد. وقُدرت خسارة إيران حينها بما يقرب من نصف عائدات تصدير النفط و 30٪ من التجارة الخارجية بعد إزالتها من سويفت.

من جهتها، قالت سويفت في بيان إنها "جمعية تعاونية عالمية محايدة تم إنشاؤها وتشغيلها من أجل المنفعة الجماعية لمجتمعها". وأضافت أن "أي

قرار بفرض عقوبات على دول أو كيانات فردية يعود فقط إلى الهيئات الحكومية المختصة والمشرعين المعنيين."

ليس من الواضح حجم الدعم الموجود بين حلفاء الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءات مماثلة ضد روسيا. فقد تخسر الولايات المتحدة وألمانيا أكثر من غيرها إذا تم إزالة روسيا، لأن بنوكهما ضمن أكثر مستخدمي SWIFT للتواصل مع البنوك الروسية.

وكان البنك المركزي الأوروبي قد حذّر المقرضين الذين لديهم تعامل كبير مع روسيا للاستعداد لعقوبات ضد موسكو، وفقًا لصحيفة "فاينانشيال تايمز". كما سأل مسؤولو البنك المركزي الأوروبي البنوك عن كيفية ردها على السيناريوهات بما في ذلك خطوة لمنع البنوك الروسية من الوصول إلى نظام SWIFT.

الإجراءات المضادة من روسيا اتخذت روسيا خطوات في السنوات الأخيرة لتخفيف الصدمة إذا تم إزالتها من نظام.SWIFT أنشأت موسكو نظام الدفع الخاص بها، SPFS، بعد أن تعرضت للعقوبات الغربية في عام 2014 بعد ضمها لشبه جزيرة القرم في وقت مبكر من ذلك العام. لدى SPFS الآن حوالي 400 مستخدم، وفقًا للبنك المركزي الروسي. ويتم حاليًا 20% من التحويلات المحلية من خلال SPFS، لكن حجم الرسائل محدود والعمليات محدودة بساعات أيام الأسبوع. قد يوفر نظام الدفع بين البنوك الجديدة في الصين، أو CIPS ، بديلاً آخر لنظام .SWIFT وقد تضطر موسكو أيضًا إلى اللجوء إلى استخدام العملات المشفرة. لكن هذه البدائل ليست جذابة.

https://arabic.cnn.com/business/article/2022/02/25/nuclear-option-ukraine-swift-russia

10 - كيف ستعمق القضية الأوكرانية ازمة النظام الرأسمالي؟

توما حميد، كاتب وناشط

الحوار المتمدن – العدد 7176 – 2022-02-28
المحور: مواضيع وابحاث سياسية

من الواضح جدا بان أمريكا والناتو لم ولن تريد الدخول في مواجهة عسكرية مع روسيا في أوكرانيا، والأسباب واضحة جدا وقد تحدثت عنها في مقال سابق. كما تبين الدلائل بأنهم يعرفون جيدا بان انضمام أوكرانيا الى الناتو، او وضع أسلحة الناتو في أوكرانيا او امتلاك أوكرانيا للأسلحة النووية او أي أسلحة من اسلحة "الدمار الشامل" كان خط احمرا لروسيا. فحسب الوثائق الذي سربها وكيليكس، يوضح تقرير كتبه وليم بيرنز، مدير السي أي اي، والسفير الأمريكي السابق في روسيا في 2008 الى إدارة أوباما بشكل واضح مخاوف روسيا بان انضمام أوكرانيا الى الناتو سوف يؤثر على استقرار المنطقة واستقرار روسيا حيث سيؤدي الى انقسام داخل أوكرانيا مما سيتسبب في عنف وحتى حرب اهلية مما قد يجبر روسيا على التدخل وهو قرار لا ترغب روسيا ان تواجهه. وحذر بوتين في مؤتمر ميونخ في 2008، بان توسع الناتو مع التخلي عن اتفاقات منع التسلح يزيد الخطر وسوف يجبر روسيا على الرد. ففي عهد إدارة جورج بوش الابن، تخلت أمريكا عن معاهدة الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية بحجة حماية اوروبا من الصواريخ الإيرانية. في حين ان الهدف كان بناء أنظمة في دول مثل بولندا لمحاصرة روسيا. وانسحبت أمريكا تحت إدارة ترامب من معاهدة القوى النووية متوسطة المدى ومعاهدة السماء المفتوحة. كل هذا يسمح لأمريكا بنشر أسلحة هجومية بالقرب من حدود روسيا. وفي 2008، أي بعد سنة

من تحذير بوتين، وعدت أوكرانيا وجورجيا بعضوية في حلف الناتو. وقام الغرب وامريكا بالذات في 2014 بتدبير انقلاب في أوكرانيا ضد الحكومة التي ارادت ان تكون أوكرانيا محايدة وان يكون لها علاقات مع روسيا والغرب في نفس الوقت، واستمرت الحكومات التي أعقبت الانقلاب في اوكرانيا بالتأكيد على نيتها في الانضمام الى الناتو.

في ظل هذا الوضع بدأت روسيا بحشد القوات على الحدود الاوكرانية في 2021 وقامت روسيا بتقديم طلباتها للغرب واوكرانيا والحديث عن خطوط حمراء. رغم ان أمريكا كانت تدعي بانها كانت تمتلك ادلة بان في نية روسيا غزو أوكرانيا، الا انها امتنعت عن الدخول في مفاوضات مع روسيا حول أوكرانيا، بل استمرت في تأجيج الوضع. هذا يعني بان أمريكا، رغم عدم نيتها الدخول في حرب مع روسيا في أوكرانيا، الا انها دفعت الأمور الى وضع تجبر روسيا على التدخل العسكري، أي قامت بجعل الجماهير في أوكرانيا كبش فداء لأهداف جيوسياسية وهي الإبقاء على الغرب موحد تحت قيادة أمريكا، ومنع التعاون الاقتصادي بين روسيا وأوروبا وخاصة المانيا وإدغام روسيا في اوروبا، وإيجاد توتر يبرر الانفاق العسكري وتامين مصالح المجمع الصناعي العسكري. بل حتى بعد نشوب الحرب، يسعى الغرب الى إيصال كميات ضخمة من الأسلحة الى اوكرانيا واطالة امد هذه المواجهات العسكرية. من جهة أخرى لقد تبين بان روسيا كانت قد خططت لهذا التدخل العسكري منذ وقت.

وقد رافقت العملية العسكرية الروسية حملة إعلامية لنشر الكذب من قبل الجانبين، ولكن بشكل خاص من قبل الغرب، يشمل نشر دعايات تصل حد الاساطير عن بسالة الجيش الاوكراني وقساوة القوات الروسية وفشل حملتها

على أوكرانيا. ان الغالبية العظمى من الصور ومقاطع الفيديو التي تنشر هي مفبركة واغلبها لأحداث قديمة، ليس لها ربط بأوكرانيا. ان تأكيد الاعلام الغربي على فشل الغزو الروسي، وشراسة مقاومة الجيش الاوكراني هي امنيات اكثر من كونها حقائق. لقد استغرقت القوات الامريكية ثلاث أسابيع للوصل الى بغداد في غزو 2003 رغم ان الغزو سبقه قصف وفق سياسة الارض المحروقة، في حين ان القوات الروسية وصلت الى كييف في ثلاث أيام ورغم ان الجيش الروسي لحد الان يحاول قدر المستطاع الحد من الضحايا بين المدنيين وتدمير البنية التحتية. ان تغلب الجيش الروسي هو مسالة وقت.

كما قامت الكثير من الدول الاوربية بغلق القنوات التلفزيونية ووسائل الاعلام الروسية الاخرى.

ولكن الأهم من هذا لقد قام الغرب بما فيه أمريكا والاتحاد الأوربي وبريطانيا وأستراليا وكندا ونيوزيلندا واليابان بوضع حصار على روسيا وصل الى طرد بعض البنوك الروسية من نظام "سويفت" العالمي للمدفوعات وهو نظام مرن للخطابات بين البنوك حول نقل الأموال، وفرض الحصار على البنك المركزي الروسي مما يعني مصادرة ودائع هذا البنك في البنوك الغربية. ان الهدف هو تدمير قيمة العملة الروسية من خلال تلك الإجراءات ترافقها حملة للتلاعب بهذه العملة في الأسواق تؤدي في النهاية الى خلق تضخم كبير في روسيا وتدمير معيشة الجماهير على امل ان تنتفض تلك الجماهير ضد الحكومة وبالتالي الإطاحة بها.

وقد خسر الروبل ثلث قيمته اليوم وهو شيء متوقع. ولكن بنظري سوف تفشل خطة الغرب في النهاية بشكل مزري. فقطاع الطاقة والغذاء الروسيين

هي مستثنية من العقوبات والطرد من نظام سويفت لان روسيا لاعب كبير جدا في هذا المجال ومهم لصحة الاقتصاد العالمي. من جهة أخرى ان هذه الازمة تؤدي الى ارتفاع اسعار الغاز والنفط التي تدر على روسيا أموال طائلة تبلغ الان 700مليون دولار يوميا. وتدخل هذه الاموال الى الاقتصاد الروسي بالعملات الغربية، فانخفاض في سعر الروبل يزيد دخل روسيا الداخلي. ولكن ستجعل هذه الإجراءات مسالة السفر بالنسبة للروسيين صعبة للغاية. من جهة أخرى فان روسيا دأبت منذ 2008، على التحضير لوضع مثل هذا، اذ سعت على خلق فائض تجاري وللبنك المركزي الروسي 630 مليار دولار من المدخرات ومعظمها مودعة داخل روسيا، وروسيا هي من بين دول قليلة ليس للحكومة أي ديون. كما قامت روسيا بتنويع الواردات وتقليص اعتمادها على الغرب، ولذلك فان تعامل روسيا سوف يكون في العملات الأخرى بشكل رئيسي. كما يمكن لروسيا الاعتماد على الصين والى حد اقل على الهند للخروج من هذه الازمة وخاصة ان كل من الصين والهند توافق على التجارة مع روسيا في العملات المحلية بدلا من الدولار. وسف تلجا الى أنظمة مالية بديلة لل"سويفت". في النهاية، سوف يفقد الروبل الكثير من قيمته، ولكن سوف تكون مسالة وقتية وسيكون بإمكان روسيا تحمل هذه الإجراءات والخروج من هذا الوضع.

من جهة أخرى سوف يكون لهذه الخطوة الغربية تأثير مزلزل على الهيكل والنظام المالي العالمي. لقد وضعت أمريكا من قبل الحصار على البنك المركزي في العراق و كوبا وفنزويلا وكوريا الشمالية وسوريا وايران ولكن ان يصل الحد بان تفرض حصار على البنك المركزي في روسيا التي هي من ضمن مجموعة العشرين وعضو دائم في مجلس الامن، فهذا امر مقلق جدا

للكثير من الدول. لهذا، الكثير من الدول سوف تفكر في تنويع خياراتها. النظام المالي الذي يعتمد على الدولار الأمريكي ونظام سويفت الذي يسمى بالنظام المالي العالمي هو في الحقيقية نظام مالي غربي تقوده أمريكا. لحد الان لم يكن للدول الأخرى من خيار، ولكن الان الصين تقدم بديل مالي للدول الأخرى فهي أكبر مصدر للقروض في العالم وهي تبرز كدولة موضع ثقة ولا تستحوذ على ودائع الدول الأخرى وهي تسعى الى إيجاد أنظمة مالية موازية لل"سويفت". في حال فشل هذه الخطوة ضد روسيا وهو امر وارد جدا، سوف تؤدي الى تسريع عملية بناء هياكل مالية بديلة وسوف يقوض نظام سويفت وبقاء الدولار كالعملة الاحتياطية في المستقبل.

بنظري ان اقدام أمريكا والغرب على هذه الخطوة وإيصال الأمور الى هذا الحد، كان اجراء غير رزين وخطير جدا. ان هذه الإجراءات سوف تؤدي الى تضخم هائل في الغرب نفسه. ففي بعض الدول أعلنت شركات الطاقة بالفعل بان أسعار الطاقة سوف ترتفع بشكل هائل وسيشمل التضخم تقريبا كل البضائع الأخرى، لان ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي الى ارتفاع أسعار معظم البضائع والخدمات الأخرى. ان غزو روسيا لأوكرانيا قد يضر بمصالح أمريكا واوروبا أكثر من مصالح روسيا وسوف يعمق من ازمة كل النظام الرأسمالي. وهناك توقعات بان يدخل الاقتصاد العالمي في ازمة عميقة.

فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية يجب إيقاف العمليات العسكرية وانسحاب القوات الروسية بأسرع وقت وهذا سيتم من خلال تقديم الغرب او على الأقل اوكرانيا تعهدات بان تبقي دولة محايدة لا تسعى الى الدخول الى الناتو او وضع أسلحة الناتو على أراضيها او الحصول على الأسلحة النووية. يجب ان تصبح القضية الاوكرانية فرصة لفرض تراجع على الغرب لوقف توسع

الناتو والتصعيد العسكري مع روسيا وانفاق المليارات على التسليح في وقت تمر الجماهير في الغرب نفسه بوضع معيشي صعب. لقد بدأت المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا ونتمنى ان تصل الى نتيجة وهو امر وارد جدا اذا توقف الغرب من الضغط على أوكرانيا.

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=748471

11 - الحرب على أوكرانيا ستكلف الاقتصاد العالمي 400 مليار دولار في 2022

الحرة / ترجمات – دبي 04مارس 2022

أفاد تحليل أجرته وحدة المعلومات الاقتصادية في المملكة المتحدة بأن النمو الاقتصادي العالمي سيتعرض لضربة كبيرة بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، مشيرا إلى أن الدول الأوروبية ستكون الأكثر تأثرا.

وتوقع التحليل أن ينخفض النمو الاقتصادي في أوروبا في عام 2022 من 3.9% إلى 2%. كما توقع انخفاض النمو العالمي من 3.9 في المائة إلى 3.4 في المائة.

وأكد الخبراء أن هذه الحرب ستكلف الاقتصاد العالمي هذا العام ما لا يقل عن 400 مليار دولار (300 مليار جنيه إسترليني)، وفقا لصحيفة الإندبندنت. وذكر التحليل أن ارتفاع أسعار السلع الناتج عن هذه الحرب هو أخطر تهديد للاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى العقوبات على موسكو، التي من شأنها أن تُعطل طرق التجارة.

وأشار إلى أن الضربة الاقتصادية ستظهر بشكل واضح في أوكرانيا وروسيا، وكلتهما من المتوقع أن تشهدان ركودًا حادًا هذا العام. كما أنه من

المتوقع أيضًا أن تتعرض دول أوروبا الشرقية الأكثر اعتمادًا على التجارة الروسية، مثل ليتوانيا ولاتفيا، إلى ضربات شديدة.

وأكدت وحدة المعلومات أن أسعار السلع الأساسية ستسمر في الارتفاع مع استمرار الصراع في أوكرانيا، مشيرة إلى أن الزيادة ستدفع مستويات التضخم فوق التوقعات السابقة بنحو 6 في المائة.

وقالت إن ارتفاع الأسعار سيكون مدفوعا بثلاثة عوامل هي: القلق بشأن الإمدادات، وتدمير البنية التحتية المادية، والعقوبات.

وقالت أغاثي ديماري، مديرة التوقعات العالمية لوحدة الاستخبارات الاقتصادية: "لقد تبنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في السابق نهجًا حذرًا في معاقبة روسيا، لكن تم التخلي عنه مع بداية الغزو الروسي لموسكو."

https://www.alhurra.com/business/2022/03/04/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-400-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-2022

12 - حرب أوكرانيا... آثار على الاقتصادات الدولية

– 25 فبراير 2022 م

دبابتان للجيش الأوكراني في منطقة لوغانسك (أ.ف.ب)

وليد خدوري

كأنه لم ينقص البشرية مشاكل كافية خلال العامين الماضيين من جائحة كورونا وما جلبته من وفيات وإصابات وإغلاق تام، وتغيير في أنماط المعيشة، اندلعت الآن حرب أوكرانيا حيث الصراع على ميزان القوى ما بين الدول

الكبرى.

تتعدد الأسباب وراء هذه الحرب: منازلة حول النفوذ ما بين روسيا والولايات المتحدة على الساحة الأوروبية، صراع حول النفوذ الجيوسياسي للدولتين العظميين على أوروبا من خلال توسع رقعة الحلف الأطلسي في دول «حلف وارسو» المنحل، ومحاولة أقطار «الحلف الأطلسي» إيصال صواريخها إلى الحدود الروسية مباشرة.

كان من الممكن حل أزمة أوكرانيا كما حلت دبلوماسيا أزمة برلين 1961 وأزمة الصواريخ الكوبية 1962 خلال الحرب الباردة. لكن يتضح أن الحل العسكري الآن شبيه بالحرب الكورية 1950 – 1953 والحرب الفيتنامية 1955 – 1975 وحرب أفغانستان 1979 – 1989 وحرب احتلال العراق 2003.

تختلف الحروب الواحدة عن الأخرى. من ثم من عديم الجدوى التكهن في هذا الوقت المبكر بمدة أو طبيعة حرب أوكرانيا. لكن نظرا للمعطيات المتوفرة لكل من روسيا وأوكرانيا من موارد طبيعية ضخمة من البترول والقمح، ونظرا إلى التهديدات الغربية باستعمال سلاح العقوبات المالية والعقوبات الاقتصادية، ونظرا أيضاً، لأن هذه حرب حول الأمن الأوروبي ونفوذ حلف الأطلسي، بما معناه أنها حرب ما بين الدول الصناعية الكبرى نفسها، وليس في ساحة جانبية في قارة أخرى، فالمخاطر جسيمة، ليس فقط على هذه الدول نفسها، بل ما سيلحق ببقية دول العالم من تحديات اقتصادية، تتمثل بتأثير الحرب على إرباك الأسواق العالمية وارتفاع أسعار السلع الأساسية والبضائع الصناعية. وبما أن أغلبية الدول النامية هي أقطار مستوردة للبضائع الصناعية من الدول المتصارعة، فإن ارتفاع أسعار هذه السلع والبضائع

الصناعية والخدمات في أوروبا ستتحمل وزرها أيضاً الدول النامية، ومنها طبعا بعض الدول العربية.

بما أن روسيا من الدول المنتجة الكبرى للنفط والغاز. فالحرب هذه ستصيب صناعتها النفطية، بالذات في حال تنفيذ الولايات المتحدة والدول الأوروبية تهديداتهم بالعقوبات على النظام المالي والصادرات البترولية الروسية. ففي حال تنفيذ التهديدات المعلنة، من حصار وعقوبات، فإن هذا سيؤدي إلى إرباك الأسواق، بدءا بارتفاع الأسعار، التي فاقت 100 دولار للبرميل، والتي يستمر ارتفاعها يوميا أثناء الاشتباكات العسكرية. كما ستؤثر الحرب على استمرار عمليات شركات النفط الغربية في القطاع البترولي الروسي من حيث إمكانية استمرار العمل في الحقول الروسية بمشاركة الشركات الروسية، وصعوبة حصول الصناعة الروسية على المكائن وقطع الغيار اللازمة، مما سيؤدي بدوره إلى تباطؤ تطوير القطاع وتراجع الخطط التنموية له، بمعنى إمكانية انخفاض الطاقة الإنتاجية أو التصديرية مستقبلا.

هذا ناهيك عن الخسائر المتوقعة لإيقاف خطوط تصدير الغاز، كما أعلنت ألمانيا في حال خط الغاز «نورد ستريم – 2» الذي كلف تشييده 11 مليار دولار وأصبح جاهزا للعمل في شهر سبتمبر (أيلول) 2021، لكن لا يزال متوقفا عن العمل.

ستلحق التحديات دولا عدة، وليس روسيا أو أوكرانيا فقط. إذ تعتمد ألمانيا وبقية أقطار السوق الأوروبية على ثلث استهلاكهم من الغاز على الصادرات الروسية. فمن أجل تعويض الإمدادات التي يمكن أن تتوقف أو تنخفض أو تتأخر، سيتوجب اللجوء إلى دول منتجة أخرى، مثل قطر، الولايات المتحدة، أستراليا، الجزائر أو النرويج ومصر (في حال توفر إمدادات إضافية ووسائل

إنتاج ونقل لهم للتصدير). كما من الممكن أن تحول دول مستهلكة، مثل اليابان أو كوريا الجنوبية، جزءا من إمدادات الغاز التي تم استيرادها، إلى أوروبا.

إن محاولة إيجاد إمدادات غازية لتعويض أوروبا بالغاز ليس أمرا مستحيلا، لكنه صعب جدا. فالأمر سيتطلب جهودا ضخمة لتحقيق هذا الهدف. والسبب في صعوبة التعويض هو أن تجارة الغاز محددة التوجه، إذ أن الغاز المستورد يتوجه مباشرة لتوليد محطات الكهرباء أو لقيما للمصانع البتروكيماوية. فأي تأخير سيؤدي إلى توقف محطات الكهرباء، وهذا طبعا سيؤدي إلى مشاكل عدة مع المواطنين. وحتى في حال تعويض الغاز الأوروبي، فمن المتوقع أن المعادلات السعرية ستختلف عن تلك مع الشركات الروسية المستمرة بعضها منذ عقد الثمانينات. المشكلة في صناعة الغاز المسال هي أنها لا تتوفر لديها نفس المرونة المتوفرة في صناعة النفط. فالعقود تخدم محطات كهرباء معينة، وأي تغيير في حجم الإمدادات أو مواعيد وصولها يؤثر سلبا على الإنتاج المستمر للكهرباء.

إن قرارات الحصار والمقاطعة للغاز الروسي لأوروبا ستؤدي حتما إلى انتهاز الولايات المتحدة الفرصة في تصدير الغاز المسال إلى الأسواق الأوروبية لمنافسة موسكو في واحدة من أهم أسواقها.

وقد أصبحت الولايات المتحدة منذ الربع الأخير لعام 2021، ضمن مجموعة أكبر ثلاث دول مصدرة للغاز المسال (الولايات المتحدة، قطر، وأستراليا). والشركات الأميركية تصدر الغاز المسال للسوق الصينية. لكن، أي محاولة للفوز بجزء من حصة روسيا الغازية في السوق الأوروبية على المدى البعيد سيخلق نزاعا جديدا بين الدولتين الكبريين.

كما أن واشنطن في وضع صعب أيضاً. إذ تحاول إدارة الرئيس جو بايدن خلال الأشهر الماضية الضغط علنا على مجموعة أقطار «أوبك بلس» زيادة الإنتاج النفطي الشهري عن 400 ألف برميل يوميا، للمساعدة في تخفيض أسعار النفط وكبح جماح التضخم المالي في الولايات المتحدة الذي يتنافى مع سياسات الإدارة الأميركية، بالذات مع الانتخابات التشريعية النصفية في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

إن قدرة أوروبا على الاستغناء عن الغاز الروسي ستؤدي إلى هزة كبيرة في أسعار الغاز العالمية وزيادة أسعاره، وستمتد انعكاسات هذا إلى ارتفاع سعر الغاز ومن ثم زيادة أسعار المواد الصناعية والبتروكيماوية التي تستوردها الأسواق الأجنبية، منها الأسواق العربية. كما أن ارتفاع سعر الغاز أو ارتباك تجارته سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المنتجات البترولية وحتى الفحم الحجري، كما حصل خلال الأشهر الماضية.

لكن رغم إعلان ألمانيا سابقا عدم استعدادها استيراد الغاز الروسي عبر خط أنبوب «نورد ستريم – 2» في حال غزو أوكرانيا، لم يصدر حتى الآن قرار أوروبي لمقاطعة النفط أو الغاز الروسي. فالحقيقة، أن الخاسر الأكبر ستكون الأقطار الأوروبية نفسها. من جانبها، أعلنت شركة «غازبروم» الروسية أنها على استعداد لتزويد زبائنها الأوروبيين بالإمدادات الغازية المتعاقد عليها. والملاحظ أيضاً، أن الولايات المتحدة لم تضم حظر نظام «سويفت» لتحويلات الحظر على روسيا التي أعلنتها بعد الغزو، مما يعني أن العقوبات المالية ليس بنفس الشدة أيضاً التي تم التهديد بها.

من المحتمل جدا أن تتأثر سلبا نتيجة هذه الحرب المفاوضات الدولية لتصفير الانبعاثات بحلول 2050، نظرا للأجواء السلبية التي ستخيم على العلاقات الروسية –الغربية. كما من المتوقع أن تخفض الأقطار الأوروبية من جهودها للتحول بسرعة إلى الطاقات المستدامة بسبب الآثار الاقتصادية والمالية للحرب على ميزانيات دولهم.

لكن، لا تقتصر الآثار المترتبة على حرب أوكرانيا على الدول الكبرى. فمن المتوقع أيضاً أن تنعكس هذه الآثار على توفر إمدادات القمح الضخمة من روسيا وأوكرانيا على الأسواق الدولية. فدولة مثل مصر، تعتمد كل الاعتماد على استيراد القمح من روسيا وأوكرانيا. وأسعار القمح، كما النفط قد بدأت ترتفع. أما مدى ارتفاع أسعار القمح وتوفر إمدادات الصادرات على معدلاتها المعتادة، فهذا سيعتمد على كيفية تطور النزاع العسكري، كيفية التوصل إلى نهاية له، وما هي الفترة الزمنية لكل هذا.

سيؤدي ارتفاع أسعار النفط، كما تدل التجارب السابقة، إلى دعم ميزانيات الدول العربية المنتجة للنفط والغاز (والأمر نفسه ينطبق على إنتاج القمح). أما الدول العربية غير المنتجة للبترول أو القمح، فستجد تلك الدول ذات الأوضاع السياسية والاقتصادية المهترئة أوضاعا صعبة أكثر ما هي عليه الآن. إذ إن الطبقات العاملة وغير الميسورة في هذه الدول (سوريا، لبنان وتونس) تجد صعوبة حاليا في تلبية احتياجات عائلاتها من الطعام أو في الحصول على كلفة النقل للعمال من وإلى منازلهم ومقرات أعمالهم.

https://aawsat.com/home/article/3496671/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

13 - الصين تتحفظ عن إمداد روسيا بطوق نجاة لاقتصادها (تحليل)

04 مارس 2022 م

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الصيني شي جينبينغ (رويترز)

بكين: «الشرق الأوسط أونلاين»

تعول روسيا على الصين للتخفيف من مفاعيل العقوبات المفروضة عليها رداً على غزو أوكرانيا، لكن بكين غير مستعدة للمضي إلى حد المجازفة لإمداد الدولة الصديقة بطوق نجاة لاقتصادها، برأي محللين.

وفرضت الدول الغربية سلسلة عقوبات على روسيا تهدف إلى شل قطاعها المصرفي وعملتها الوطنية، بعد شنها هجوماً عسكرياً على أوكرانيا.

وقضت العقوبات بصورة خاصة باستبعاد العديد من المصارف الروسية من نظام «سويفت»، الذي يلعب دوراً مركزياً في المالية العالمية، إذ يسهل الحوالات بين المصارف.

ويوصف هذا الإجراء بالتالي بأنه «سلاح ذري» على الصعيد المالي، وفق ما ذكرته وكالة الصحافة الفرنسية.

وتعارض الصين أي عقوبات على موسكو، وهي بالأساس امتنعت عن التنديد بالهجوم على أوكرانيا، رافضة وصفه بـ«الغزو.»

ومنذ احتلال روسيا شبه جزيرة القرم الأوكرانية وضمها عام 2014، وما تلى ذلك من عقوبات على موسكو، تعززت العلاقات بين موسكو وبكين بشكل كبير.

ويملك العملاق الآسيوي أكبر احتياطات من العملات الأجنبية بالدولار واليورو في العالم، مدعوماً بمركزه الأساسي في التجارة العالمية.

وقالت الخبيرة الاقتصادية باولا سوباتشي من جامعة لندن، إن الصين لديها «الوسائل المالية لمساعدة روسيا»، وهي الدولة الوحيدة التي يمكنها القيام بذلك.

وصرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الشهر الماضي، من بكين، حيث استقبل بحفاوة كبيرة خلال زيارة بمناسبة افتتاح دورة الألعاب الأولمبية الشتوية، بأن الصداقة الصينية الروسية «نموذج علاقة لائقة، حيث يقوم كل من الطرفين بمساعدة الطرف الآخر ودعمه في نموه.«

وفي ظل توتر علاقاتهما مع واشنطن، يعمل البلدان على الحد من مبادلاتهما بالدولار خوفاً من العقوبات التي تتيحها العملة الأميركية بصفتها عملة التداول الأولى في العالم.

وقالت باولا سوباتشي، «حين هبطت قيمة الروبل بسبب العقوبات» المفروضة على خلفية ضم القرم، وافقت الصين على أن يتم تسديد المدفوعات المستحقة لها بعملتها اليوان للتعويض عن زيادة قيمة الواردات بالدولار.

لكن بكين غير مستعدة للإقدام على أي خطوات لمساعدة موسكو على الالتفاف على العقوبات الحالية، حرصاً منها على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، وعدم إثارة استياء الغرب.

وتملك بكين نظامها الخاص للحوالات بين المصارف عبر الحدود، وهو نظام يعتمد اليوان حصراً.

وأوضح جوسو كاريسفيرتا خبير المبادلات الروسية الصينية في البنك المركزي الفنلندي: «يمكن من حيث المبدأ أن يحل نظام الحوالات بين المصارف عبر الحدود جزئياً محل (سويفت).«

لكنه رأى أن المصارف الصينية «لن تجازف» بذلك، خشية التعرض لعقوبات أميركية تمنعها من الوصول إلى الدولار.

وبالتالي، فإن عدداً من المصارف العامة الصينية تمتنع، حسب وكالة «بلومبرغ»، عن تمويل مشتريات من المواد الأولية في روسيا.

وتشكل المحروقات القسم الأكبر من الصادرات الروسية، في وقت تزيد الصين باطراد خلال السنوات الأخيرة الكميات التي تستوردها ضمن سياسة تنويع إمداداتها.

غير أن واردات الغاز الصينية لا تمثل سوى جزء ضئيل بالمقارنة مع واردات الاتحاد الأوروبي.

وأبرمت بكين وموسكو، الشهر الماضي، عقداً جديداً لتزويد الصين بـ10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي من أقصى الشرق الروسي، على أن تتم المدفوعات باليورو.

كما تعمل الصين وروسيا على عدة مشاريع لخطوط أنابيب غاز، دخل أولها قيد الخدمة عام 2019.

إلا أن خبير الصين في معهد «تشاتام هاوس» جي يو، رأى أن العملاق الآسيوي قد يزن هذه المرة «بحذر كبير» دعمه لروسيا، لا سيما أن أوكرانيا هي أيضاً من موردي القمح الرئيسيين لبكين.

واعتبر غاري هافباور الباحث في مركز «Peterson Institute for International Economics» في واشنطن، أن النظام الشيوعي يريد تفادي عقوبات غربية بدون أن «يدير ظهره» لروسيا.

واتهمت أستراليا، الصين، غداة غزو أوكرانيا، بأنها «طوق نجاة» لموسكو، رداً على رفعها القيود التي كانت تفرضها على وارداتها من القمح

الروسي. والاتفاق الذي عُرف منذ مطلع فبراير (شباط) غير أنه أُعلن يوم الغزو الروسي لأوكرانيا، يسمح بتصدير القمح من كل المناطق الروسية، بعدما كانت الصين تحصر هذه المناطق بسبع.

وقال المحلل تشين لونغ من مكتب «بلينوم» لوكالة الصحافة الفرنسية، إن «الأعمال ستستأنف بصورة طبيعية»، متوقعاً ألا تمضي بكين أبعد من سواها لمساعدة موسكو. وقال بهذا الصدد، إن «ألمانيا لا تزال تشتري الغاز من روسيا»، لكن «هل يعني أن هذا طوق نجاة لروسيا؟.«

https://aawsat.com/home/article/3511481/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D9%81%D8%B8-%D8%B9%D9%86-%D8%A5%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%B7%D9%88%D9%82-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84

14 - الحرب "الروسية-الأوكرانية" .. كيف تصيب اقتصاد عالمي لم يبرأ بعد من "كورونا" المميتة ؟

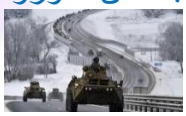

27فبراير ، 2022

وكالات – كتابات:

بدأ الهجوم الروسي على "أوكرانيا"؛ الخميس الماضي، وبدأ فصل جديد في السياسة الدولية، لن يقتصر على "شرق أوروبا" وحدها، بل سيطال غيرها من العالم؛ فتداخل "روسيا" في السياسة والاقتصاد العالميين ليس شبيهًا بـ"كوريا الشمالية" مثلًا.

هذا يعني أن الأثر لن يقف عند السياسة والتطورات العسكرية على الأرض، بل سيتعداه إلى الاقتصاد أيضًا؛ لا اقتصاد "روسيا" و"أوكرانيا"

ودول "أوروبا" فقط، بل الاقتصاد العالمي ككل، ومع أن أحدًا لا يستطيع التنبؤ بدقة بمدى هذه الأزمة وآثارها، إلا أن من الممكن توقع بعض الاتجاهات ومآلاتها الممكنة.

الاقتصاد العالمي في مرحلة انتظار الحرب..

يُحاول هذا التقرير شرح ما حصل للاقتصاد العالمي في الأيام الأخيرة الماضية في قسمة الأول، وما يمكن أن يحصل في قادم الأيام على المدى القصير بالتحديد.

الأسواق المالية: هبوط ثم ارتفاع.. عنوان اليوم الأول من الهجوم..

من حيث المبدأ فإن العرض والطلب هما ما يُقرر ارتفاع سلعة ما أو انخفاضها، أما العوامل الأخرى فتؤثر في السعر بشكل غير مباشر، عن طريق تغييرها لآليات العرض والطلب في السوق، ويبقى القانون البسيط هو الأساس في كل ذلك: إذا زاد الطلب على شيء ما فإن سعره سيرتفع، وإذا ارتفع العرض من شيء ما فإن سعره سينخفض.

استخدمت الفقرة الماضية كلمة: "شيء"، لا "منتج"، ولا "سلعة"، للتأكيد على أن ذلك يشمل أمورًا أخرى، مثل العُملات والأسهم وغيرها، والتي يجري المتاجرة بها على أنها سلع ومنتجات عادية في السوق، وإن لم تكن كذلك.

فكيف تؤثر حرب ما على آليات العرض والطلب في السوق ؟.. في المدى القصير يتبع ذلك بالدرجة الأولى التوقعات الاقتصادية عن قادم الأيام، فإذا كان التوقع أن هبوطًا سيحصل في سوق ما، فإن ذلك يعني أن المستثمرين سيبيعون ما يمتلكونه في هذا السوق، منتجين ارتفاعًا في العرض، وانخفاضًا في السعر بالتالي.

لكن هل هذه هي الصورة البسيطة لتأثير الحرب على أسواق الأسهم مثلًا؟

أظهر بحث لمؤسسة(Swiss Finance Institute) ، لمجموعة باحثين سويسريين؛ أن للحرب تأثيرات متناقضة، ومثيرة للاستغراب عند رصدها على الأسواق المالية، وعليها أسميت: بـ"لغز الحرب". سعى الباحثون إلى رصد تأثير عدد كبير من النزاعات المسلحة على الأسواق المالية، وتحديدًا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ورصد الطريقة التي تؤثر بها هذه الحروب في النهاية على أسعار الأسهم.

"اشتر عند سماع صوت المدافع، وبِع مع أبواق الانتصار"، مثل إنكليزي يرجع إلى فترة الحروب النابليونية، ويقترح أن بداية الحرب وقت مثالي لشراء الأسهم، وأن نهايتها وقت مثالي للبيع، وأن مثل هذه الإستراتيجية تعني على الأغلب ربحًا مضمونًا.

يرجع منطق هذا المثل إلى أن الناس سيبالغون في ردة فعلهم على الأخبار السيئة، وسيبدأون بالبيع هلعًا من الآثار اللاحقة للحرب؛ (Panic Selling)، وفي المقابل سيبالغون في الشراء عند إنتهاء الحرب بوصفها أخبارًا جيدًا، ويبالغون في الشراء نتيجة لذلك.

دون الخوض في تفاصيل البحث؛ يمكن القول إن النتيجة التي وصل إليها الباحثون هو أن سوق الأسهم تتأثر بشكل كبير بأخبار الحروب، إلا أن هذا الأثر يتناقض في المراحل المختلفة للحروب، قبلها وبعد نشوبها، وللحروب التي تحصل فجأة حالة خاصة بها.

أولًا تتأثر سوق الأسهم سلبًا كلما زادت احتمالية نشوب الحرب، وتبدأ الأسهم بالانخفاض، بينما كلما قلت احتمالية نشوب الحرب عادت الأسهم للارتفاع؛ لكونها أخبارًا جيدة في العموم، وتزيد ثقة الناس بالاقتصاد عمومًا؛ ما ينتج عنه شراء للأسهم.

أما بعد نشوب الحرب بالفعل؛ فإن الأمر المحير أن ما رصده الباحثون هو ارتفاع أسعار الأسهم نتيجة لذلك، بل إن ذلك كان هو المُشاهد من قبل الباحثين في كل الحروب التي رصدوها، ومن الجدير بالعلم أن الحروب الفجائية تميل إلى خفض أسعار الأسهم بشكل عام، دون لحوق ارتفاع فيها في أي وقت لاحق بشكل متعلق بالحرب.

تُمثل الحرب الحالية في "أوكرانيا" مثالًا واضحًا على هذا اللغز؛ فقد مالت الأسهم إلى الانخفاض مع تزايد التصعيد في "أوكرانيا"، وتزايد الاهتمام العالمي بها، خصوصًا منذ شهر كانون ثان/يناير، وحتى يوم بدء الحرب، والذي شهد في بدايته انخفاضًا واضحًا في الساعات الأولى من إعلان الحرب، رغم وجود تذبذبات خلال هذه الفترة، قد يعود كثير منها إلى تناقض الأخبار المتداولة عن قرب نشوب الحرب من عدمها.

لكن الأسهم بعدها حققت عودة ملحوظة عن انخفاضات الأيام السابقة، وكل مؤشرات سوق الأسهم الرئيسة في ارتفاع متفاوت، أبرزها مؤشر (NASDAQ)، الذي كان أحد أبرز الخاسرين بهبوط نسبته: 3.11% عند الساعة الثامنة صباحًا بتوقيت غرينيتش، إلا أنها كانت أبرز الرابحين بارتفاع نسبته: 3.34% في وقت لاحق.

في وقت لاحق، وتحديدًا في الساعات الأولى من صباح الجمعة 25 شباط/فبراير، عادت هذه الأسعار للتذبذب، ولكن بدرجة أقل مما حصل في

الفترات الماضية، وما تزال أسعارها أعلى من الانخفاض الكبير الذي حققته خلال فترة ترقب الحرب، وأقل من قيمها القياسية التي وصلت إليها في نهاية عام 2021.

لا تقتصر عوامل تذبذب الأسهم على الحرب وحدها، بل على أمور أخرى أيضًا، بينها العقوبات الغربية على "روسيا"، والتي قد تؤدي إلى أثر مختلف عما وصفه البحث السويسري، كما أن الأسهم وصلت إلى سعر قياسي، بعد الصعود المضطرد الذي بدأ في الأشهر الأولى من جائحة (كورونا)، ومن المتوقع أن تبدأ السوق بالتصحيح نزولاً، فأي هبوط لاحق قد لا يكون أثرًا للحرب، أو أثرًا لها وحدها.

يُحاول البحث السويسري تقديم تفسيرات لهذا اللغز؛ سنقتصر على ذكر التفسير الذي يعتقد الباحثون أنه ملائم نظريًا لتفسير الحالة؛ وإن كان غير تمامًا لتفسير البيانات المجموعة من الواقع من قبل الباحثين. طبقًا لهذا التفسير النظري؛ تُقسم السوق إلى نوعين من الأسهم، إحداهما تضم الأسهم التي من المُرجح أن تستفيد شركاتها من حالة الحرب، والأخرى تضم الأسهم التي يُرجح أن تستفيد من حالة السلام.

في المرحلة السابقة للحرب تسود حالة من الإلتباس عن مصير التوتر، فهل ستحل الأزمة بشكل سلمي حتى نختار الاستثمار في النوع الأول المستفيد من الحرب، أم ستندلع الحرب لنستثمر في النوع الثاني ؟

تتسبب حالة الإلتباس بميل المستثمرين إلى الانسحاب من السوق بشكل كامل، ما يعني انخفاض الطلب، وارتفاع عمليات البيع التي تعني ارتفاع العرض، وبالتالي انخفاض أسعار الأسهم.

عندما تندلع الحرب تنتهي حالة الإلتباس، ويعرف المستثمرون أي الأسهم ليختاروا شراءها؛ ما يعني ارتفاع الطلب وعودة الأسعار للارتفاع، ولا يقتصر ذلك على شراء أسهم شركات السلاح؛ بل يتعداها إلى أية شركة من أي قطاع قد تزيد مبيعاتها نتيجة للحرب، فمثلًا قد تستفيد شركات زراعية من حالة الحرب في "روسيا" و"أوكرانيا" لتصدر قمحًا أكثر للدول المستوردة من هذين البلدين.

لأن هذا التفسير جيد نظريًا؛ ولكنه قاصر واقعيًا، خلُص الباحثون إلى اختيار نموذج إحصائي لتفسير هذه البيانات، ونتيجته النهائية أن حربًا أكيدة أفضل للمستثمرين من سلام هش؛ ما يُفسر انخفاض أسعار الأسهم في حالة ترقّب الحرب، وارتفاعها عند وقوعها بالفعل، أما تفاصيل هذا النموذج فهي بحث اقتصادي وإحصائي بحت.

النفط والذهب يسيران عكس تيار الأسهم..

"روسيا" أحد أهم منتجي ومصدري "النفط" في العالم، فهي المُنتج الثالث لـ"النفط"، والمصدر الثاني له في العالم، وأي عقوبات تجارية على "روسيا" قد تعني حرمان العالم من مصدَر مهم لاستيراد "النفط"، وبالتالي انخفاض العرض؛ المؤدي إلى ارتفاع السعر.

وبمجرد توقع حصول هذا الانخفاض في العرض، يكون منطقيًا أن تتخوف الأسواق ويزيد الطلب على "النفط"، ما يعني ارتفاع سعره، وهو ما حصل في الفترة السابقة، وإن لم تكن أزمة "أوكرانيا" السبب الوحيد في ارتفاع السعر.

وصل سعر "خام برينت" إلى: 105 دولار، وذلك لأول مرة منذ عام 2014، بحسب وكالة (رويترز)، إلا أنّ التطمينات الغربية بالقيام بإجراءات تحد من أثر الأزمة على إمدادات "النفط" العالمية تسببت في تخفيف أثر ارتفاع سعر "النفط" عالميًا، وخصوصًا مع إعلان "بايدن"؛ في وقت متأخر من 24 شباط/فبراير بتوقيت غرينيتش، أن "الولايات المتحدة" تعمل مع شركائها لضخ احتياطات "النفط" في السوق؛ ما يعني توقع زيادة عرضه، وبالتالي انخفاض سعره.

بلغ سعر برميل "خام برينت" عند الساعة العاشرة والربع مساء من يوم الخميس 24 شباط/فبراير؛ أكثر بقليل من: 95 دولارًا، بانخفاض قيمته: 10 دولارات عن أعلى سعر حققه خلال اليوم، ثم عاد لتسجيل: 101 دولار للبرميل الواحد في ساعات مبكرة من يوم الجمعة.

ولكن من المبكر الحديث عما سيحصل لـ"النفط" في قادم الأيام، فمن غير المتوقع أن تكفي إمدادات "النفط" لتعويض انقطاع "النفط الروسي" عن الاقتصاد العالمي، على فرض حدوث ذلك نتيجة للعقوبات، أو لغيرها من الأسباب.

أما "الذهب"؛ الذي يُمثل للكثيرين ملاذًا آمنًا في أوقات عدم اليقين؛ فقد ارتفع حتى قارب على الوصول إلى ألفي دولار للأونصة، ثم انخفض سعره بعد نشوب الحرب إلى أقل من: 1900 دولار بقليل، وفي الساعة العاشرة وربعًا بتوقيت غرينتش؛ 24 شباط/فبراير؛ يسجل: 1905 دولار.

التضخم العالمي في مستويات غير مسبوقة..

قبل اندلاع الحرب؛ بل قبل توقع اندلاعها، كان التضخم في ارتفاع مستمر في العالم، نتيجة لمشاكل سلاسل التوريد الناتجة عن إغلاقات جائحة

(كورونا)، التي رفعت تكاليف الشحن والنقل في العالم، وانعكس ارتفاع هذه التكاليف على ارتفاع أسعار المنتجات، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة في العالم في الأشهر الأخيرة.

يذكر تقرير لـ (بي. بي. سي) تفسيرين محتملين لتعميق الحرب لأزمة التضخم في العالم في قادم الأيام، أولها ما يتعلق بانخفاض عرض الطاقة؛ ما يعني ارتفاع سعرها في العالم، نظرًا لكون الطاقة تكلفة أساسية لجميع الأنشطة الاقتصادية، وثانيها تأثر أسواق الغذاء العالمية؛ لكون "روسيا" و"أوكرانيا" مصدرين مهمين للمنتجات الغذائية، وللحرب في "أوكرانيا" أثر على أسواق الغذاء مشابه لأثرها على "النفط."

بلغ التضخم في "الولايات المتحدة الأميركية" معدلًا غير مسبوق؛ منذ عام 1982، حيث وصل إلى: 7.5%، وهو مرتفع – نسبيًا – أيضًا في "أوروبا"، والتي وصل فيها التضخم إلى أكثر من: 5%، وبحسب التقرير فإن التضخم قد يصل إلى: 10% نتيجة للحرب القائمة.

لا تُنشر البيانات الاقتصادية التي تخص الاقتصاد الحقيقي بالسرعة ذاتها للأحداث السياسية والعسكرية على الأرض، مثل بيانات الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاج، البطالة... إلخ، لذلك من الصعب أن نعرف بوضوح كيف أثرت الأزمة في سابق الأيام على الاقتصاد الحقيقي في العالم، كما لا يمكن الجزم بإرتباط أي تحركات في هذه المؤشرات بالأزمة، أما الأسواق المالية وأسواق "النفط" و"الذهب" والسلع هي الأكثر عكسًا للأحداث، ولذلك سيقتصر التقرير على ذكرها في هذا القسم.

كيف يمكن أن يتأثر الاقتصاد العالمي في قادم الأيام ؟

من المبكر الجزم بأي شيء في هذا الصدد؛ لا في "روسيا" وحدها، بل في العالم أجمع، لأن تطورات الحرب الراهنة لا يمكن التنبؤ بها، ولا يمكن التنبؤ بطبيعة العقوبات الاقتصادية التي ستُفرض على "روسيا"، ولا مداها أو مدى تأثيرها على اقتصادات أخرى، ورغم أن البلدين ومحيطهما وعلاقاتهما الاقتصادية تُمثل نسبة غير قليلة من الاقتصاد العالمي، إلا أننا لا نعلم على وجه الدقة أي القطاعات التي ستتأثر أكثر، وما مدى هذا التأثير.

أما بالنسبة للاقتصاد الأوكراني؛ فمساره سيتبع حرفيًا مسار الأحداث على الأرض، في حال حصول دمار كامل لـ"أوكرانيا"؛ فإن ذلك يعني نهاية الاقتصاد عمليًا، وسيتأثر الاقتصاد نسبيًا بحجم الدمار، كما أننا لا نعلم حتى الآن ما هي مخططات "روسيا" في "أوكرانيا"، فقد يتمكن الروس من إقامة سلطة تابعة لهم فيها مثلًا، أو قد تتطور الأحداث لضم "أوكرانيا" إلى "روسيا"، كما يشي بذلك أجزاء من خطاب الرئيس الروسي؛ "فلاديمير بوتين"، والذي بدأت بعده مباشرة الخطوات الروسية العسكرية في "أوكرانيا."

ولا نعلم أيضًا ماذا قد يترتب على ذلك من خطوات اقتصادية، فمثلما أن الرئيس الأميركي؛ "جو بايدن"، أعلن حظر التعاملات المالية مع الجمهوريتين المنفصلتين، والتين أعلنت "موسكو" الاعتراف بهما، فقد تفرض "الولايات المتحدة الأميركية" قيودًا شبيهة على "أوكرانيا" المسيطر عليها من قبل الروس بأي شكل، وقد لا تكون هذه القيود مطلقة لكي لا تؤثر على المواطنين الأوكران.

ويستعرض التقرير الآثار المحتملة للحرب في "أوكرانيا"، وعواقبها الاقتصادية على العالم، بدءًا من "روسيا"؛ محور هذه الحرب، ومن ثم

استعراض الآثار العالمية ككل، مع تخصيص الحديث على دول بعينها، لها إرتباط اقتصادي أكثر من غيرها بالأزمة.

"روسيا".. ثمانية أعوام من الاستعداد لهذه اللحظة!

العقوبات الغربية – عقوبات "الولايات المتحدة" و"أوروبا" تحديدًا – على "روسيا" ليست أمرًا جديدًا بالنسبة لـ"موسكو"، بل هو سلاح واجهته "روسيا" لثماني سنين عجاف مرت؛ منذ قررت "روسيا" ضم شبه جزيرة "القرم"؛ أولى مغامراتها في "أوكرانيا"؛ في عام 2014.

ظلت هذه العقوبات فعالة طوال السنوات الماضية، طالت هذه العقوبات شخصيات ومؤسسات روسية، شملت بنوكًا وشركات عديدة، وأثرت على الاقتصاد الروسي ونموه، محققة انكماشًا في بعض السنوات؛ أهمها عام 2015، التي سجلت انكماشًا للناتج المحلي الروسي بنسبة قاربت: 2%، كما شهد "الروبل" انخفاضًا منذ ذلك الحين، حتى وصل الآن إلى قرابة: 85 روبل للدولار الواحد، مع أنه كان قرابة: 35 روبل للدولار الواحد؛ في منتصف عام 2014.

بفضل هذه التجربة السابقة للاقتصاد الروسي؛ فإن من المتوقع أن الدولة الروسية استطاعت التكيف مع العقوبات؛ بل والاستعداد للمزيد منها، خصوصًا وأن "روسيا" بدأت تصعيدها في "أوكرانيا" منذ شهور عديدة، وربما كان احتمال اتخاذ خيار قائمًا عند القيادة الروسية منذ سنوات، خصوصًا أن "بوتين"؛ قال في خطابه الخميس 24 شباط/فبراير، إن "روسيا" جربت الصبر خلال الثلاثين سنة الماضية دون جدوى.

ومنذ ضم "القرم"؛ بدأت "روسيا" استعدادها للحظة الحالية، عن طريق مجموعة خطوات مهمة، قللت من اعتمادها على الغرب بالمجمل، وزادت من قدرتها على الاعتماد على الذات، وعلى حلفاء مهمين لـ"موسكو"، وبين ذلك خطوات لتقليل أهمية الدولار ومجمل النظام المالي والنقدي العالمي؛ على الأقل بالنسبة لـ"روسيا" وحلفائها.

أهم هذه الخطوات هو توفير المزيد من الاحتياطات؛ فإذا كان الغرب يظن أن بإمكانه إخضاع "موسكو" عن طريق استهداف قدراتها المالية والنقدية؛ فإن "بوتين" قد أعد لهذه اللحظة أكثر من: 630 مليار دولار من الاحتياطات الأجنبية، واحتياطات "الذهب" أيضًا، بزيادة قريبة من: 200 مليار دولار عن عام 2014.

تُمثل هذه الاحتياطات أكثر من: 40% من كامل الناتج المحلي الروسي لعام 2020، باستخدام سعر "الدولار" الحالي، وهو معدل غير مسبوق في "روسيا"، ورابع أعلى احتياطي في العالم، وسيستخدم لدعم الاقتصاد الروسي و"الروبل" للصمود لفترة طويلة من الزمن.

يُذكر أن: 16% من هذه الاحتياطات فقط بـ"الدولار"، بينما كانت تُمثل: 40% منها، في خطوة مؤشرة على رؤية السياسة الروسية لضرورة تقليل الاعتماد على "الدولار"، بينما: 13% من هذه الاحتياطات بالعُملة الصينية، وهي الجهة الأخرى المقابلة لتقليل الاعتماد على "الدولار" في "روسيا."

أما الخطوة الثانية فهي تغييرات على بنية الاقتصاد الروسي، شملت تخفيض الاعتماد على القروض والاستثمارات الخارجية؛ خصوصًا أن العقوبات تستهدف هذا الاعتماد بشدة، في ظل احتياج الميزانية الروسية للاقتراض بسبب عجوزاتها المتراكمة، وحاجتها للاستثمار الخارجي لدعم

القطاعات المحلية. تبحث "روسيا" عن فضاءات أخرى للتجارة والاستثمار، وحتى للاقتراض كإستراتيجية روسية موجهة لمقاومة العقوبات الغربية، و"الصين" في قلب هذه الإستراتيجية، مع وجهات آسيوية أخرى، مع تخفيض استخدام "الدولار" عُملة تبادل تجاري، واستخدام عُملات أخرى بديلة، بينها: "الروبل" و"اليوان" الصيني، في خطوة استباقية لإمكانية قطع "روسيا" عن نظام(Swift) ؛ وهو الآلية التي ينقل من خلالها العالم القيمة، وتمر من خلالها التعاملات المالية الدولية.

كما خفضت "روسيا" من نفقاتها عمدًا، كجزء من التكيف مع العقوبات السابقة، والاستعداد للعقوبات القادمة، مفضلة بذلك الاستقرار والقدرة على مواجهة صدمات العقوبات، بدلًا عن محاولة رفع الإنفاق لتحقيق النمو.

ولكن هل ستنجح كل هذه الخطوات في منع نزيف الاقتصاد الروسي ؟

على المدى القصير جدًا؛ والمتمثل في الأيام والشهور الماضية، كان باديًا أن الاقتصاد الروسي متأثر بالفعل، وأن بدرجة منخفضة نسبيًا، فرغم أن الساعات الأولى شهدت انخفاضًا ملحوظًا لـ"الروبل" أمام "الدولار"، وانخفاضًا في "البورصة الروسية" أيضًا؛ إلا أن الإجراءات الروسية الاحترازية المتمثلة بوقف تداول "الروبل" و"البورصة" قد تساهم في تخفيف هذه الآثار، ولو في المدى القصير. أما على المدى البعيد؛ فإن الأثر يعتمد على مدى ونجاعة العقوبات الغربية، ومدى نجاح الاستعدادات الروسية في خفض هذه الآثار.

بحسب (رويترز)؛ فإن لدى الغرب طيفًا واسعًا من خيارات العقوبات الممكن فرضها، تتفاوت بين أن تُسبب انكماشًا في الاقتصاد الروسي يصل إلى: 5% وقد يزيد، وبين عقوبات محسوبة أكثر، وتمنع إيصال الضرر إلى

الغرب نفسه، فبعض خيارات العقوبات شديدة القسوة، وقد تؤثر على الغرب بسبب حجم الصلة بين الاقتصاد الروسي والغربي، وإرتباط بنوكهما، بالإضافة إلى أن استهداف قطاع الطاقة الروسي قد يكون مدمرًا للكثير من دول "أوروبا"، وفي الحالة الأولى سيتأثر الاقتصاد الروسي بحدة أقل، ولكن لن تظهر هذه النتائج بشكل واضح إلا لاحقًا.

لكن الاستعدادات الروسية المذكورة أعلاه قد تُخفف من وطأة هذه العقوبات، وإضافة إلى ما ذكر سابقًا، فإن البنوك الروسية بدأت استعداداتها للخطوات الغربية، واستبقت تجميد أصولها ومنع التعاملات معها، عن طريق استيراد وخزن العُملات الأجنبية بشكل مكثف في الفترة الماضية. أما العنصر الأخير فهو مدى الإنفاق العسكري الروسي في "أوكرانيا"، والذي لن نستطيع معرفته إلا في قادم الأيام.

اليد الأوروبية المغلولة بالغاز الروسي..

بخلاف "الولايات المتحدة الأميركية"، والتي تحتل الوجهة رقم (40) للصادرات الأميركية إلى "روسيا"، والمصدر (20) لتصدير السلع إليها من "روسيا"، فإن التجارة الأوروبية مع "روسيا" كبيرة جدًا بالمقارنة. "روسيا" تُمثل خامس أكبر شريك تجاري لـ"الاتحاد الأوروبي"، والتجارة بينهما تُمثل: 5% من إجمالي تجارة "أوروبا" مع العالم، كما أن قرابة: 38% من مستوردات "روسيا" تأتي من "الاتحاد الأوروبي"، و36.5% من صادراتها تذهب إلى الاتحاد. لكن السؤال الأهم؛ هو ليس حجم التجارة، بل حجم التجارة التي لا يمكن استبدالها من مكان آخر غير "روسيا"، فقد تستطيع "أوروبا" التخلي عن تصدير منتجاتها لـ"روسيا"، وقد تتحمل خسارة أرباح عدم التصدير

إليها، لكن "أوروبا" لن تجد في أي وقت قريب مصدرًا للطاقة، يعوض ما تُصدره "روسيا" إليه.

تُصدر "روسيا" إلى "أوروبا": 26% من احتياجاتها النفطية، و40% من احتياجاتها من "الغاز"، وهي نسبة ضخمة يصعب توفيرها من مكان آخر، خصوصًا أن نقل "الغاز" يحتاج إلى ترتيبات ضخمة ومكلفة، وتحتاج إلى زمن لإتمامها، والخيارات الأخرى أبعد من "روسيا" – مثل "الغاز" القطري والإسرائيلي والمصري وغيرها، ولا يمكن لـ"أوروبا" أن تحتمل انقطاع "الغاز"، ولو لفترة قصيرة. لهذا السبب ربما اختار "البيت الأبيض" أن يستثني من عقوباته ما يضر بصادرات الطاقة الروسية، والتي تعلم "موسكو" مسبقًا أن الغرب لا يستورد الطاقة منها حبًا فيها، وإنما لعدم وجود بديل، وكذلك تعلم "الولايات المتحدة" خطر الإضرار بهذه الإمدادات.

كما استثني قطاع الطاقة من العقوبات المتعلقة بالتعاملات المالية، لتستطيع "أوروبا" تسديد أثمان "الغاز" لـ"روسيا"، ما يعني بقاء أحد مصادر قوة الاقتصاد الروسي دون ضرر، بل قد تستفيد "روسيا" من أي ارتفاع لسعره، طالما أنها ستظل قادرة على التصدير. هددت "موسكو" سابقًا باستخدام سلاح "الغاز" ضد "أوروبا"، وحذرت من أن أسعار "الغاز" ستصعد إلى ارتفاعات مخيفة جدًا، وأن ذلك سيكون من فعل الأوروبيين أنفسهم؛ في حال فرضوا العقوبات على "موسكو"، وهو سلاح اتُّهمت "موسكو" باستخدامه سابقًا، بالإضافة إلى حليفتها "روسيا البيضاء."

أي ارتفاع على أسعار الطاقة يعني ارتفاعًا لكل تكاليف الإنتاج والعيش في "أوروبا"، فـ"الغاز" أحد أعصاب اقتصاد "أوروبا" ومحركيه، وستتأثر "أوروبا" كثيرًا في حال ارتفعت أسعاره بالفعل للحدود التي حذرت منها

"موسكو". كما أن الدول الأوروبية لها علاقات مالية مع "روسيا"، من الاستثمارات حتى القروض، وقد تخسر "أوروبا" ما كانت تربحه من هذه التعاملات مع "روسيا"، بل إن الأمر إذا وصل إلى حرب اقتصادية شاملة؛ فقد يتعدى الأثر خسارة الأرباح المحتملة إلى خسارة الاستثمارات والقروض حقيقة، وإن كان ذلك مستبعدًا. كل هذه الخسائر ستؤدي إلى إضعاف مسار التعافي من جائحة (كورونا) في "أوروبا"، والتي ما تزال تؤثر على اقتصادها، وعلى العالم بأسره.

الولايات المتحدة الأميركية..: لن تتأثر "الولايات المتحدة الأميركية" بنفس قدر "أوروبا"، ولكنها ليست بعيدة عن تحمل عواقب آثار الحرب، والعقوبات المترتبة عليها. تتلخص مخاوف الاقتصاد الأميركي بالتضخم وعرقلة مسار التعافي الاقتصادي من الجائحة، ويتمثل خطر التضخم في ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا؛ ما يعني ارتفاع سعر كل شيء تدخل الطاقة في تكاليف إنتاجه ونقله واستهلاكه.

كما أن التضخم المرتفع أساسًا إذا ما وصل إلى معدلات أعلى فسيضطر "الفيدرالي الأميركي" أخيرًا إلى مواجهة ذلك برفع أسعار الفائدة؛ ما يعني ارتفاع تكاليف الاقتراض، المؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار، والذي سيعني نهاية المساهمة في تباطؤ الاقتصاد. الأثر الاقتصادي للحرب على العالم ككل..: مع أن الاقتصاد الروسي في الترتيب: 11 ضمن أكبر اقتصادات العالم، إلا أنه لا يُمثل إلا أقل من: 2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولكنه مع ذلك سيُسبب مشاكل في الاقتصاد العالمي، إذا ما تراجع أو انفصل عن النظام المالي العالمي.

لم يتعاف العالم بعد من آثار الجائحة الاقتصادية، ومن المحتمل أنه على أبواب أن يواجه مشكلة اقتصادية جديدة، متمثلة في ارتفاع أسعار الطاقة؛ وهو الأمر المستمر منذ شهور، والمتوقع أن تصل إلى: 120 دولار للبرميل الواحد؛ ما يعني إضافة ضغوط أخرى على التضخم في العالم، لكون الطاقة تدخل في تكاليف إنتاج ونقل واستهلاك كل شيء تقريبًا.

من المتوقع أن تكون الآثار المباشرة للحرب مزيدًا من التضخم، نموًا أقل، واضطرابات في الأسواق المالية؛ فرغم ما ذكرناه في القسم السابق عن أثر الحروب على أسعار الأسهم، قد تكون هذه المرة مختلفة لزيادة عامل العقوبات وعمقها، فكل الشركات التي تعمل في قطاعات مرتبطة بـ"روسيا" واقتصادها، أو بالقطاعات المتأثرة بشكل مباشر بالاقتصاد الروسي؛ مثل الطاقة، قد تواجه تذبذبات كبيرة في الأيام القادمة. بالإضافة إلى "قطاع الطاقة"؛ تُعد "روسيا" و"أوكرانيا" من أهم منتجي ومصدري "القمح" في العالم، إذ يُشكل تصديرهما معًا: 30% من صادرات العالم من "القمح"، وانخفاض عرضهما منه يعني ارتفاعًا لسعره في السوق العالمية، وفي السيناريو الأسوأ قد تنقطع هذه الإمدادات مسببة أزمة غذاء عالمية.

كل هذه الآثار وغيرها تعتمد على عوامل كثيرة؛ لذا لا يمكن توقع مداها وحجمها، بل على العالم كله الانتظار، وترقب ردود الفعل المختلفة، والإجراءات الحكومية لمواجهة الآثار، سواء من "روسيا" أو دول الغرب، بما يشمل العقوبات وقرارات البنوك المركزية، والإفراج عن احتياطات "النفط"، وصفقات الطاقة الجديدة، وما تخبئه حكومات العالم من إجراءات جديدة، أو إعادة استخدام إجراءات قديمة لتخفيف الآثار الاقتصادية الناتجة عن الحرب.

https://kitabat.com/news/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-

15 - غزو بوتين لأوكرانيا.. 20 مليار دولار يوميا من جيوب الروس

الحرة – واشنطن 04 مارس 2022

كشفت دراسة حديثة أن تكلفة الحرب في أوكرانيا قد تتجاوز 20 مليار دولار يوميا بالنسبة لروسيا. وقالت الدراسة، التي أجراها مركز الانتعاش الاقتصادي "CER" و مؤسسة "سيفيتا آند إيزي بيزنس" للأبحاث، إن الخسائر المباشرة في الأيام الأربعة الأولى من الحرب بلغت حوالي 7 مليارات دولار، بما في ذلك المعدات العسكرية والخسائر في صفوف الجنود.

"خسائر لا يمكن تعويضها": وقالت "سيفيتا "إن من المرجح أن تتجاوز التكلفة اليومية الإجمالية للحرب بالنسبة لروسيا ما قدره 20 إلى 25 مليار دولار بالنظر إلى الخدمات اللوجستية والأفراد وإطلاق الصواريخ وغيره.

بالإضافة إلى التكاليف العسكرية، أشارت الدراسة أيضًا إلى الضغوط المالية على الاقتصاد الروسي، قائلة: "نتيجة لضغوط العقوبات، عانى القطاع المالي في روسيا من خسائر لا يمكن تعويضها."

وجاء في تقرير الدراسة "مرت 6 أيام على بدء هجوم روسي واسع النطاق على أوكرانيا، ولليوم السادس على التوالي، قاتل الأوكرانيون بشجاعة وتفان في الحرب التي لا تتعلق بهم فحسب، بل بأمن أوروبا والعالم أيضًا."

وانضم العديد من الخبراء والاقتصاديين والمستشارين إلى منصة مركز التعافي الاقتصادي (CER) و"سيفيتا" لإبلاغ المجتمع الدولي بكلفة الحرب الروسية ضد أوكرانيا. ولفت التقرير إلى أن الاقتصاد الروسي عانى بالفعل في الأيام الأولى من الحرب من خسائر من شأنها أن تعيق تطوره لعقود.

الخسائر البشرية تكلف الخزينة 7 مليارات دولار

ووفقا للتقديرات الأكثر تحفظًا، كلفت الخسائر المباشرة من الحرب وحدها (المعدات العسكرية والأفراد المصفاة) روسيا حوالي 7 مليارات دولار . وفي الأيام الأربعة الأولى من الحرب، كلفت خسارة الأرواح البشرية البلاد، أكثر من 2.7 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات القادمة.

ونتيجة لضغط العقوبات الغربية، عانى القطاع المالي في روسيا من خسائر لا يمكن تعويضها، وفق ذات الدراسة، فالشركات الروسية تخسر بسرعة رسملة السوق . أما القيود الجديدة على تداول السندات الحكومية وتجميد أصول البنك المركزي، فجعلت من الصعب على السلطات الروسية الحفاظ على الاستقرار الكلي وخدمة ديونها السيادية .

ومع ذلك، فإن العالم لديه المزيد من القرارات العقابية للحد من تعافي الاقتصاد الروسي، من خلال الفصل الكامل للبلاد عن نظام سويفت واستبعاد الشركات الروسية من أسواق رأس المال الأجنبية.

التقرير قال إن للقيود التجارية تأثير كبير على الاقتصاد الروسي المعتمد على الطاقة، حيث تم بالفعل فرض عقوبات على خط أنابيب نورد ستريم 2 مما أدى إلى خسارة الإيرادات المستقبلية .

وسيؤدي الحظر المفروض على استيراد منتجات التكنولوجيا إلى تدمير القدرة التنافسية الروسية، وإن كان على المدى المتوسط والطويل فقط .

التقرير حض العالم على أن يكون "أكثر عدوانية" ويشدد القيود اللوجيستية، بما في ذلك، إغلاق الموانئ والمطارات للسفن والطائرات الروسية ثم الحظر الشامل للنفط والغاز كخطوة تالية . وقال: "مثل هذا الحظر وحده يمكن أن يكلف البلاد ما يصل إلى 142.8 مليار دولار من العائدات." نتيجة

لذلك، يفترض التقرير أن المواطنين الروس العاديون سيعانون بسبب تهاوي الروبل، حيث هبطت المداخيل الحقيقية بالفعل أكثر من الضعف . ومع تجميد أصول البنك المركزي، من المرجح أن تواجه روسيا أكبر أزمة في تاريخها . وختم التقرير بعبارة "روسيا هي بالفعل دولة منبوذة، طيران محدود، لا توجد أحداث رياضية، ولا توجد أعلام ونشيد وطني بعد حظرها في أحداث متعددة، والشركات الأجنبية تقطع علاقاتها تواليا مع روسيا" ثم تابع "إنهم (السلطات الروسية) منبوذون من الحضارة العالمية جمعاء."

تكبدت القوات الروسية خسائر فادحة منذ اندلاع الحرب على أوكرانيا

بالموازاة مع ذلك، لفت التقرير إلى أن أوكرانيا تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي للتغلب على عواقب الحرب، فالاقتصاد الأوكراني، الذي بدأ للتو في التعافي من آثار جائحة كورونا، يواجه الآن تهديدًا أكبر .

وقال في الصدد: "ندعو الشركاء الدوليين إلى تقديم الدعم لأوكرانيا في حل الأزمة الإنسانية وتقديم الدعم العسكري، وكذلك المساعدة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي." الحرة – واشنطن

https://www.alhurra.com/alhrb-ly-awkranya/2022/03/04/%D8%BA%D8%B2%D9%88-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-20-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

* * *